

العدد: 14

بتاريخ: 2020-5-18

# رأي في أزمة الزراعة



## مقدمة عامة

بينما يشترك العالم أجمع في الخطوط العريضة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس الكورونا (COVID-19) غير المسبوقة في تاريخه الحديث، تبقى خصوصية تأثير كل دولة مرتبطة بطبيعة المنظومة الاقتصادية بها، ومدى قدرتها على تحمل هذه التداعيات وسرعة التعافي منها.

في ضوء هذه الخصوصية في التأثير وضرورة دراسته قطاعيا لمواجهته بشكل صحيح على مستوى الدول، يقوم المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، في مبادرة منه، بإصدار مجموعة تقارير "رأي في أزمة"، والتي تهدف إلى تحليل تداعيات الأزمة على مصر بالنسبة لعدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية الحيوية وعلى أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتأتي هذه المبادرة من منطلق الإيمان بأن المرحلة الحرجة الحالية تتطلب توجيه جهود الدولة لتحقيق هدفين رئيسيين وهما: توفير الحياة الكريمة للمواطن المصري خلال الأزمة وفي مرحلة التعافي، والحفاظ على الاستثمارات القائمة بالفعل

خاصة المحلية ومساعدتها على تجاوز الأزمة والاستعداد للانطلاق السريع مع التراجع التدريجي لحدة الأزمة وتعافي الاقتصاد العالمي تدريجيا.

وتقوم منهجية التقارير على تحليل صدمات العرض والطلب المرتبطة بدورة الأزمة (crisis cycle) في مراحلها المختلفة. ونظرا لعدم وجود بيانات تفصيلية عن درجة

تأثر كل قطاع، يقوم التحليل القطاعي للمركز على افتراضات منطقية ترتبط بطبيعة القطاع ودرجة تأثيره بأزمات عنيفة سابقة - أقل حدة من الأزمة الحالية بالتأكيد، ومختلفة في طبيعتها - ولكنها تمثل نقطة بداية للاجتهاد العلمي المطلوب في هذه المرحلة وعلى وجه السرعة.

وتجتهد التقارير للتوصل إلى تصور تفصيلي عن حجم وتوجه التأثير في كل قطاع حاليا وحتى انتهاء الأزمة، بحيث يتم بقدر الإمكان اقتراح حلول سريعة مطلوبة لتقليل الآثار السلبية بشكل متوازن ومتكامل الأبعاد تستكمل الجهود الجادة التي تبذلها الدولة في هذا الشأن، فضلا عن طرح حلول أخرى على المدى الأطول تخص أوجه الضعف المؤسسي الموجود بالفعل والذي كشفتها الأزمة بوضوح وحان الوقت لإصلاحه جذريا بما يحسن من الجهود التنموية في مرحلة ما بعد الأزمة.

*“This epidemic will pass. But it is up to us to determine how long it will last, how damaging it will be, and how long it will take our economy and our country to recover. It is true that we are facing a grave emergency. But if we act together, if we act now, and if we act decisively, we will overcome it.”*

**Cyril Ramaphosa**

South Africa President

*“ هذا الوباء سوف ينتهي ويمضي، ولكن الأمر يرجع إلينا في تحديد إلى متى سيستمر، ومدى الأضرار التي سيتسبب فيها والمدة التي سوف يستغرقها الاقتصاد والدولة لتحقيق التعافي. صحيح أننا نواجه حالة طارئة خطيرة، ولكن إذا ما تعاوننا معا وتصرفنا على الفور وبحزم فسوف نتغلب عليها.”*

**سيريل رامافوزا**

رئيس جنوب أفريقيا

## أولاً: توصيف موجز حول موضوع التقرير

يبدأ التوصيف بتحليل الصورة الكلية لقطاع الزراعة إنتاجاً وتشغيلاً وتجارة، ثم ينتقل إلى بعض التفاصيل الهامة خاصة الشق النباتي منه على وجه التحديد.

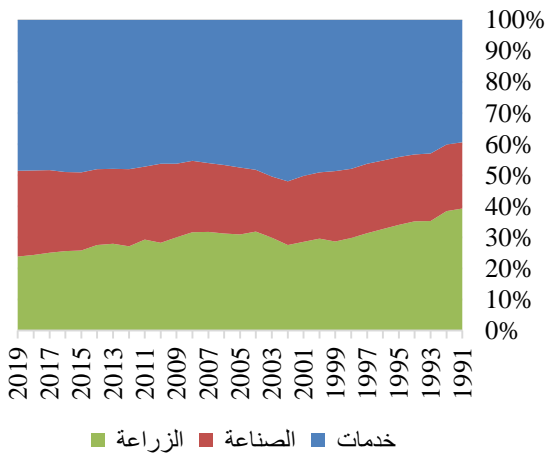
### القيمة المضافة والتشغيل بالقطاع الزراعي

يعد قطاع الزراعة أحد أهم قطاعات الاقتصاد المصري، فهو يمثل 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به حوالي 23.8% من إجمالي المشتغلين في مصر.<sup>1</sup> ومع ذلك فقد تراجعت الأهمية النسبية للقطاع بشكل جوهري خلال العقود الماضية في مقابل ارتفاع الأهمية النسبية لكل من قطاعي الصناعة والخدمات.

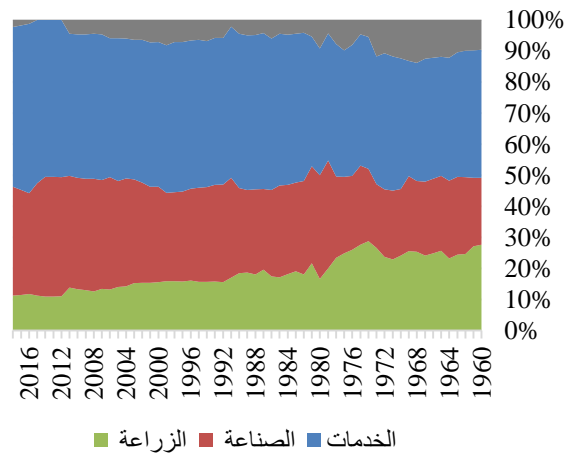
فبينما تراجعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بـ 5.8% خلال الفترة 1991 – 2018 ارتفعت بنسبة 3% و 2.8% لكل من الصناعة والخدمات على التوالي كما يتضح من الشكل 1. أما بالنسبة للتشغيل، فقد تراجعت نسبة المشتغلين بالزراعة بـ 15.5% في حين ارتفعت في المقابل بـ 6.3% و 9.2% لكل من الصناعة والخدمات خلال نفس الفترة على التوالي كما يتضح من الشكل 2.

يتضح من الأرقام السابقة انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من انخفاض مساهمته في التشغيل خلال الفترة 1991 – 2019 كما هو مبين أيضاً من الشكل 3. ويعني ذلك تراجع دخل العاملين بالقطاع وتدهور مستويات معيشتهم بشكل متسارع، إذا أنهم يقتسمون قيمة مضافة أقل مع مرور الوقت.

الشكل 2: نسبة المشتغلين في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في مصر



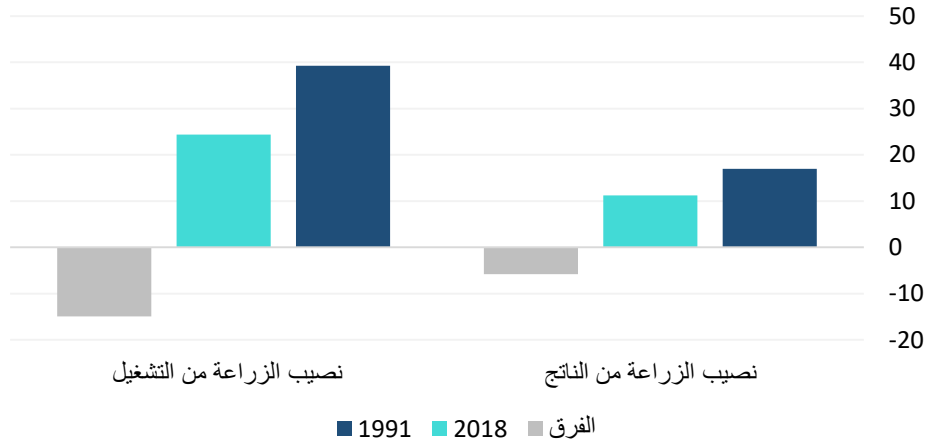
الشكل 1: نصيب القطاعات الاقتصادية الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية <https://bit.ly/2KSd8Ff>

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2019.

الشكل 3: تراجع مساهمة نصيب القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أسرع من تراجع مساهمته في التشغيل خلال الفترة 1991 - 2018



المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية <https://bit.ly/2KSd8Ff>

## الصادرات والواردات الزراعية

يوضح الجدولان 1 و 2 وكذلك الأشكال 4، 5، 6 و 7 تطور الصادرات والواردات الزراعية المصرية، كقيم وكنسبة تغير وكذلك كنسبة من إجمالي صادرات وواردات مصر.

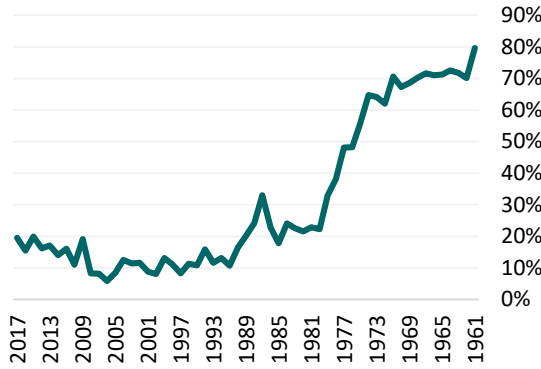
### الجدول 1: مراحل تطور الصادرات المصرية 1960 - 2017

المرحلة	قيمة التغير	معدل التغير	النسبة من إجمالي الصادرات
1960 - 1974	ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية من 368 مليون دولار إلى 982 مليون دولار.	167%	مثلت الصادرات الزراعية حوالي 70% في المتوسط من إجمالي الصادرات المصرية. كما مثل القطن أكثر من ثلثي الصادرات الزراعية.
1974 - 2000	تراجعت قيمة الصادرات الزراعية من 982 مليون دولار إلى 518 مليون دولار.	90%-	تراجعت نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات المصرية من 65% إلى 8% ويرجع ذلك إلى تراجع الوزن النسبي للقطن في الصادرات الزراعية من 48% إلى 2.2% وهو انخفاض كبير لم تعوضه الصادرات الزراعية الأخرى، بالإضافة إلى تنوع وزيادة الصادرات المصرية غير الزراعية.
2000 - 2017	ارتفعت الصادرات من 518 مليون دولار إلى 5 مليار دولار	864%	ارتفعت نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات المصرية من 8% إلى 20% ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع صادرات مصر من الخضروات والفاكهة التي تضاعفت قيمة صادراتها 20 مرة خلال هذه الفترة. <sup>2</sup>

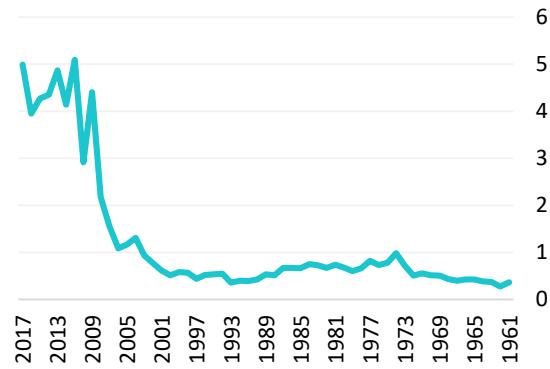
<sup>2</sup> يشير العديد من الدراسات إلى أن القفزة التصديرية التي شهدتها محاصيل الفاكهة وبعض أنواع الخضراوات، ناتجة بشكل أساسي عن جهود القطاع الخاص وليس عن سياسة وضعتها الدولة وتبنت تنفيذها.

المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة <https://bit.ly/2VZdDUB>

الشكل 5: الصادرات الزراعية كنسبة من إجمالي الصادرات المصرية بشكل عام



الشكل 4: إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية بالمليار دولار



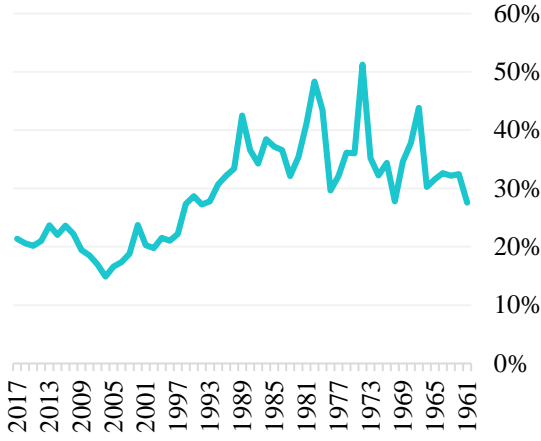
المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة <https://bit.ly/2VZdDUB>

## الجدول 2: مراحل تطور الواردات المصرية 1960 - 2017

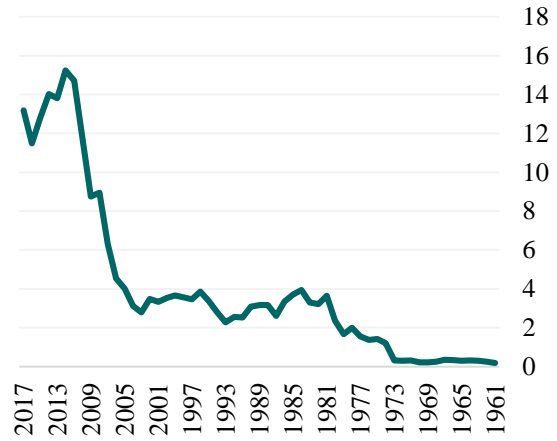
المرحلة	قيمة التغير	معدل التغير	النسبة من إجمالي الواردات
1960 - 1970	ثبات نسبي في الواردات الزراعية عند 260 مليون دولار في المتوسط.	10% صعودا أو هبوطا في المتوسط على أساس سنوي	33% في المتوسط، مع وجود تذبذب شديد حول هذه القيمة من سنة لأخرى.
1970 - 1982	ارتفاع ملحوظ في الواردات الزراعية من 214 مليون دولار إلى 3.6 مليار دولار.	1403%	37% في المتوسط، مع وجود تذبذب شديد حول هذه القيمة أيضا من سنة لأخرى.
1982 - 2005	ثبات نسبي عند 3.2 مليار دولار في المتوسط خلال هذه الفترة.	تذبذب سنوي يتراوح بين 28% و(-22%)	تراجع نسبة الواردات الزراعية من إجمالي الواردات المصرية بشكل ملحوظ من 35% إلى 15%. نظرا لاستمرار قيمة الواردات غير الزراعية في الارتفاع.
2005 - 2017	ارتفاع قيمة الواردات الزراعية من 4 مليار دولار في 2005 إلى 15 مليار دولار في 2012 ثم تذبذبها بعد ذلك حتى 2017 ويلاحظ القفزة الكبيرة التي حدثت من 2005 إلى 2010 ثم تراجع الصادرات بعد ذلك.	صافي ارتفاع قدره 229%	ارتفعت نسبة الواردات الزراعية من إجمالي الواردات المصرية من 17% في 2005 إلى 21% في 2017.



الشكل 7: الواردات الزراعية كنسبة من إجمالي الواردات المصرية



الشكل 6: إجمالي قيمة الواردات الزراعية المصرية بالمليار دولار

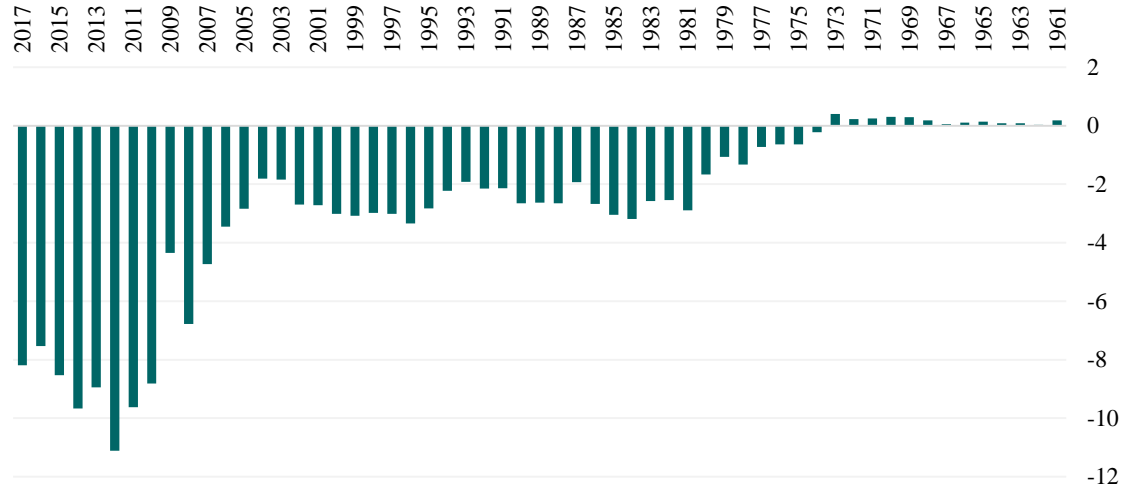


المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة <https://bit.ly/2VZdDUB>

### صافي التأثير على الميزان التجاري الزراعي

على الرغم من ارتفاع قيمة كل من الصادرات والواردات الزراعية بالتدريج منذ مطلع السبعينيات وبشكل ملحوظ منذ مطلع الألفية، إلا أن قيمة الزيادة في الواردات كانت أكبر بشكل جوهري من قيمة الزيادة في الصادرات<sup>3</sup> وهو ما أدى إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري بشكل كبير بداية من منتصف السبعينيات كما يتضح من الشكل 8.

الشكل 8: الميزان التجاري الزراعي في مصر بالمليار دولار



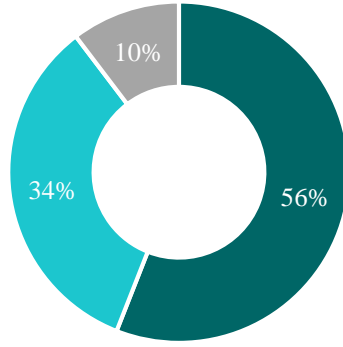
المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة <https://bit.ly/2VZdDUB>

### المكونات الرئيسية للقطاع الزراعي

ينقسم القطاع الزراعي إلى ثلاثة أقسام رئيسية: نباتي، حيواني، وسمكي بإجمالي قيمة إنتاجية بلغت حوالي 519 مليار جنيه في أحدث بيان له كما يتضح من الشكل 9. وتبلغ قيمة الإنتاج النباتي 290 مليار جنيه بنسبة 56%، يليه الإنتاج الحيواني بقيمة 175 مليار جنيه بنسبة 34%، ثم الإنتاج السمكي بقيمة 54 مليار جنيه بنسبة 10%.

<sup>3</sup> على سبيل المثال بلغ صافي الزيادة في قيمة الواردات خلال الفترة 2000 - 2017 ضعف صافي الزيادة في قيمة الصادرات خلال نفس الفترة.

الشكل 9: التقسيم النسبي لقيمة الإنتاج الزراعي في مصر 2018



■ الإنتاج السمكي ■ الإنتاج الحيواني ■ الإنتاج النباتي

المصدر: إعداد الباحث، بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، حركة الإنتاج والتجارة الخارجية من السلع الزراعية 2018.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير يركز على الإنتاج النباتي فقط، حيث ينقسم التحليل إلى جزئيين، جزء خاص بالسماوات العامة للإنتاج النباتي ككل، وجزء خاص بالاختلافات بين الزراعة في الوادي والزراعة في الصحراء.

### السماوات العامة

#### ■ تراجع نصيب الفرد من الأراضي الزراعية

- بلغت المساحة المحصولية في مصر 16.4 مليون فدان في 2017 مقابل 10.4 مليون فدان في 1960، بزيادة قدرها 6 مليون فدان تقريبا على مدار 54 سنة<sup>4</sup> وبالرغم من هذه الزيادة إلا أن نصيب الفرد من المساحة المحصولية قد انخفض من 9.4 قيراط إلى 4.1 قيراط في 2017.

#### ■ تراجع إنتاج مصر من الحبوب (خاصة الأرز) والخضراوات وارتفاع إنتاجها من الفاكهة منذ 2014

- ينقسم الإنتاج النباتي إلى ثلاثة أنواع رئيسية: المحاصيل الحقلية والفاكهة والخضر، بنسب 65% و18% و16% على التوالي كما يتضح من الشكل 10<sup>5</sup>.

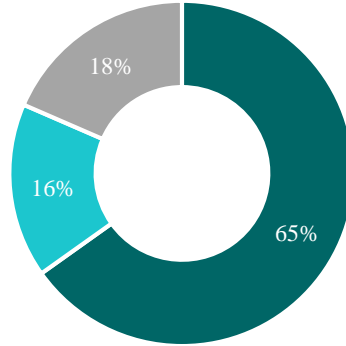
- ارتفع إنتاج مصر من الفاكهة بشكل واضح خلال الفترة 2014 – 2018، وفي المقابل تراجع إنتاج الحبوب خاصة الأرز وكذلك الخضراوات، بينما كان هناك تذبذب واضح

<sup>4</sup> مع الأخذ في الاعتبار زراعة الأرض ثلاث مرات على مدار العام: محاصيل شتوية، صيفية، ونيلية (الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي عام 2016/2017).

<sup>5</sup> المحاصيل الحقلية: الحبوب، البقوليات، النشويات، البصل والثوم.

في إنتاج كل من قصب السكر، والنشويات والموالح، والبصل والثوم كما يتضح من الشكل 11.

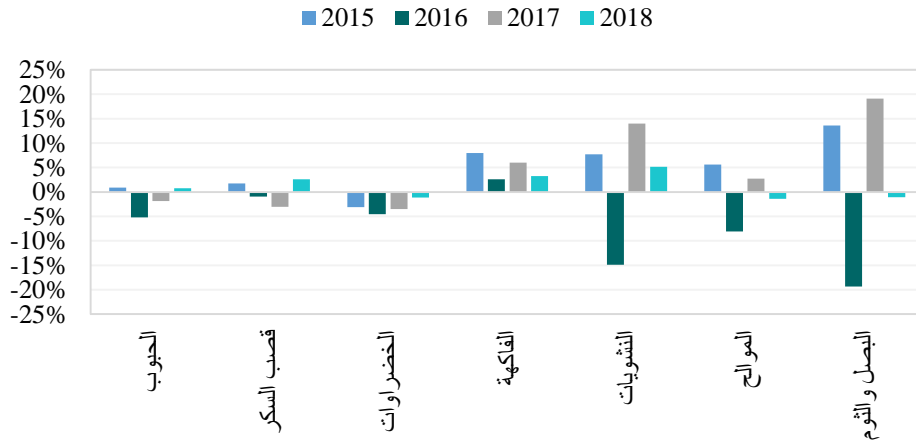
الشكل 10: التوزيع النسبي لحجم الإنتاج النباتي في مصر 2018



■ فاكهة ■ خضر ■ محاصيل حقلية

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حركة الإنتاج والتجارة الخارجية من السلع الزراعية 2018.

الشكل 11: معدل نمو إنتاج مصر من مجموعات المحاصيل الرئيسية 2015 - 2018



المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حركة الإنتاج والتجارة الخارجية من السلع الزراعية 2018.

## ■ تراجع معدل الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية

- بداية نود التأكيد على أن الاكتفاء الذاتي لا يعد هدفا في حد ذاته، ولكن الهدف هو تحقيق الأمن الغذائي في إطار تحقيق مزيج مناسب بين الاحتياجات الداخلية من ناحية والميزة التنافسية للمحاصيل المصرية من ناحية أخرى وكذلك درجة الاستراتيجية للمحاصيل ومعدل استهلاكها للمياه بما يعظم استخدام الأراضي الزراعية المحدودة.

- يمكن تحقيق ذلك من خلال حدا أدنى من الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل الاستراتيجية للتأمين ضد أي صدمات خارجية، مع الاتجاه بشكل أكبر لزراعة



المحاصيل التصديرية ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة والتي تتمتع مصر في إنتاجها بميزة نسبية مرتفعة كالخضر والفاكهة. وبذلك تستطيع مصر تحقيق عائد بالعملة الصعبة يسمح باستيراد باقي احتياجات مصر من السلع التي لا تتمتع فيها مصر بميزة نسبية.

- تراجع معدل الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والأرز والذرة خلال الفترة 2014 - 2018 بشكل جوهري. وفي المقابل حققت مصر الاكتفاء الذاتي بشكل كامل في كل من الفواكه والخضراوات الطازجة، والموايح والبطاطس خلال نفس الفترة كما يتضح من الجدول 3.

الجدول 3. معدل الاكتفاء الذاتي لأهم المحاصيل الزراعية في مصر

الصف	2014	2015	2016	2017	2018
الموايح	125.6	138.8	149.9	156.5	171.7
البطاطس	112.6	110.2	105.4	116.3	111.4
الخضروات الطازجة	103.1	102.6	103.4	103	102.6
الفواكه الطازجة	99.2	96.2	98.4	99.3	100.6
الأرز	100	102.6	99.7	94.2	90.7
الذرة الشامية	65.1	56.2	56.3	47	49.9
القمح	52.1	49.1	47.7	34.5	34.7
الفول	33.8	31	20	30.7	12.4
العدس	1.3	1.6	2.1	1.8	1.1

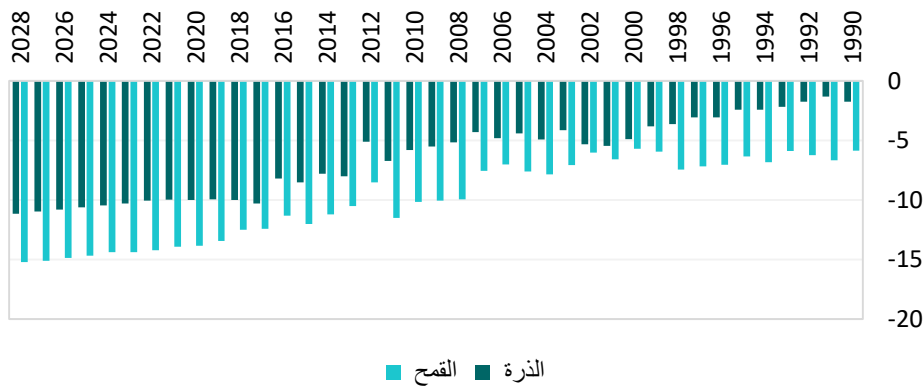
المصدر: إعداد الباحث، بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2019. الاكتفاء الذاتي = الإنتاج المحلي مقسوماً على الاستهلاك المحلي.

■ زيادة عجز الميزان التجاري لأهم المحاصيل الاستراتيجية

- يعد تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي سببا رئيسيا لعجز الميزان التجاري الزراعي في مصر. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تراجع الإنتاج لبعض المحاصيل كالأرز على سبيل المثال الذي قلصت الدولة مساحته المزروعة بسبب كثافة استهلاكه للمياه، أو عدم زيادة الإنتاجية من محاصيل أخرى بشكل يواكب زيادة الاستهلاك المحلي بوتيرة متسارعة نتيجة الزيادة السكانية وتنمية الثروة الحيوانية كالقمح والذرة على سبيل المثال.

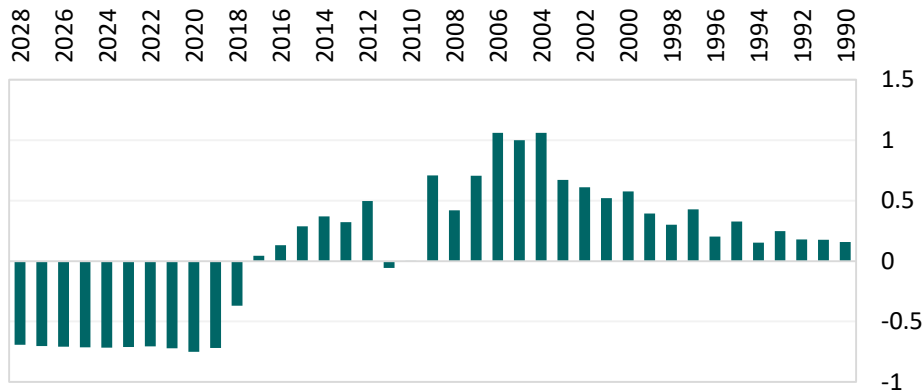
- ويوضح الشكلان 12، و13 الارتفاع المستمر في عجز الميزان التجاري للقمح والذرة منذ التسعينيات ليسجل 13.4 و10 مليون طن على التوالي في 2019. ومن المتوقع أن يستمر العجز في الارتفاع ليسجل 15.2 و11.1 مليون طن لكل منهما على التوالي في 2028. أما بالنسبة للأرز فقد تحول من تحقيق فائض قدره 368 ألف طن في 2014 إلى عجز قدره 718 ألف طن في 2019، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 691 ألف في 2028 كما يتضح من الشكل، ويوضح الشكل 14 تطور العجز التجاري لحاصلات الحبوب في مصر بالمليار دولار.

الشكل 12: العجز التجاري من القمح والذرة بالمليون طن



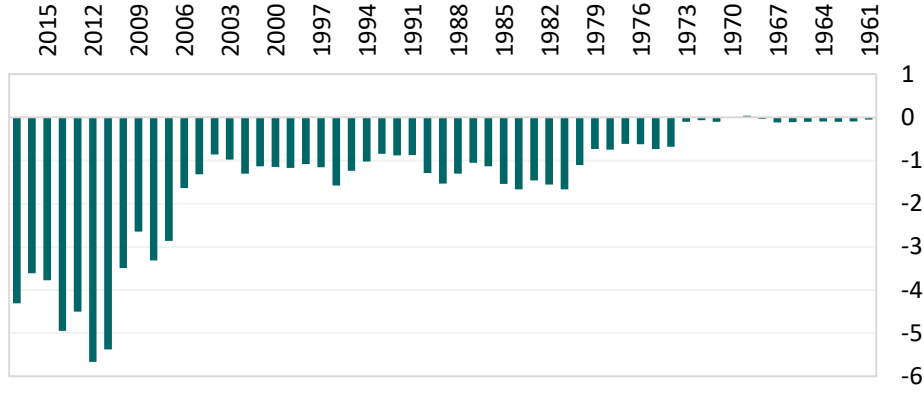
المصدر إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات: OECD – FAO Outlook Data Base

الشكل 13: العجز التجاري من الأرز بالمليون طن



المصدر إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات: OECD – FAO Outlook Data Base

الشكل 14: الميزان التجاري للحبوب بالمليار دولار

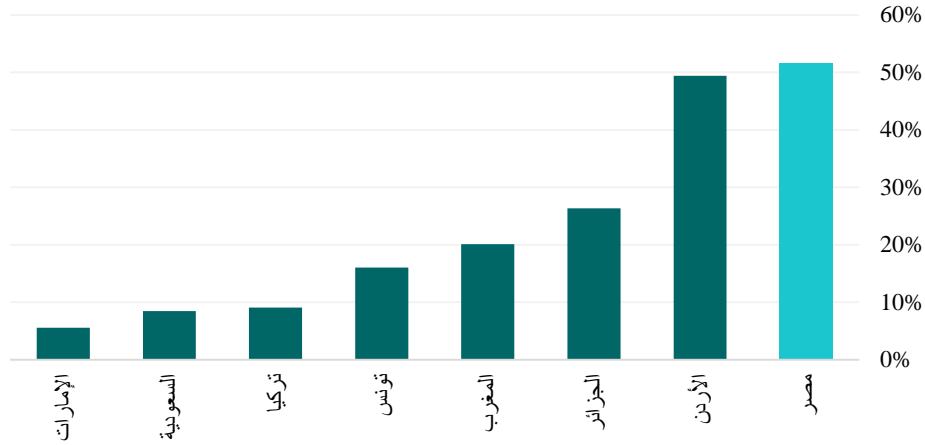


المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة <https://bit.ly/2VZdDUB>

## ■ زيادة هشاشة مصر لأي صدمات خارجية والتأثير سلبا على ميزان المدفوعات

- ترتبط الهشاشة إلى حد كبير باستيراد محاصيل استراتيجية كالقمح والأرز، وهي سلع تتحدد أسعارها عالميا دون أن يكون لمصر أي سلطة عليها، وبالتالي تتحرك فاتورة الواردات المصرية من هذه السلع صعودا وهبوطا مع تغير الأسعار العالمية.
- ومما يزيد الهشاشة، عدم استغلال مصر لقوتها الشرائية كأكبر مستورد للقمح في العالم بشكل جيد للحصول على أسعار أفضل. وذلك لأسباب متعددة أهمها الضعف المؤسسي، وغياب الخبرات اللازمة لإدارة المناقصات الحكومية بأقصى كفاءة ممكنة، وسيطرة الرؤية قصيرة الأجل.
- يؤثر ذلك سلبا على ميزان المدفوعات، ويؤدي لفقدان مصر جزء كبير من العملة الصعبة اللازمة لاستيراد السلع الغذائية. وفي هذا الصدد تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن مصر تنفق 52% من إجمالي حصيلتها التصديرية على استيراد المنتجات الزراعية، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بدول مجاورة ومنافسة كتونس (16%) والمغرب (20%) وتركيا (9%) كما يتضح من الشكل 15.

الشكل 15: نسبة ما يتم إنفاقه من إجمالي حصيلة الصادرات على الواردات الزراعية - 2017



المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة <https://bit.ly/2VZdDUB>

### ■ ارتفاع معدلات الفاقد من المحاصيل الاستراتيجية

- ترتفع نسب الفاقد في المحاصيل الاستراتيجية في مصر عن معظم دول العالم بشكل عام. وقد ارتفع معدل الفاقد من الحبوب من 18.2% من إجمالي الإنتاج المحلي في 2014 إلى 29.3% في 2018، وترتفع هذه النسبة إلى 57% في حالة القمح على سبيل المثال.<sup>6</sup> وبالنسبة للبقوليات، فإنها شهدت تذبذبا شديدا في فاقد البقوليات كنسبة من إجمالي الإنتاج المحلي خلال الفترة موضع المقارنة، في حين أن هناك ثبات نسبي لنسبة فاقد الخضروات حول 25%، وفي المقابل تراجع فاقد الفاكهة والموالح بشكل طفيف خلال نفس الفترة كما يتضح من الشكل 16. ويرجع ذلك بشكل كبير لارتباط جزء كبير من إنتاج الفاكهة بمصر بالقطاع الخاص التصديري القادر على تبني التكنولوجيا الحديثة في الحصاد والنقل والتخزين.

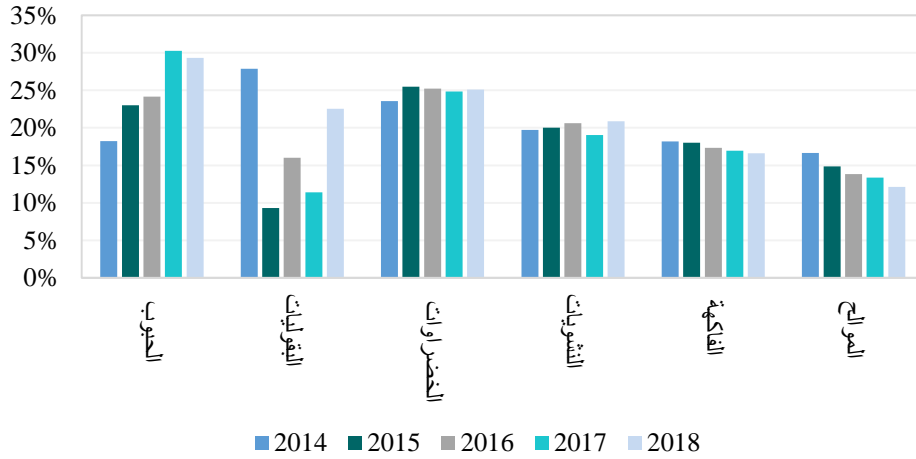
- ومع ذلك فإن البقوليات على وجه التحديد تمثل حالة شديدة الخصوصية، لأن مصر مستورد صافي لأهم أنواعها كالحمص والعدس والفاصوليا الجافة والتمرس، وتبلغ نسبة الفاقد من هذه المحاصيل أضعاف الإنتاج المحلي منها وهو ما يعني أننا نفقد أيضا جزءا كبيرا مما نستورده منها.

- تعد التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للفاقد خطيرة للغاية في دولة تعتمد بكثافة على استيراد الغذاء، ولديها آفاق محدودة في زيادة الإنتاج في ظل القدرة الضعيفة على زيادة الأراضي الصالحة للزراعة من ناحية وندرة المياه من ناحية أخرى.

<sup>6</sup> يحدث الفاقد في كل من الإنتاج المحلي والمستورد على السواء، ولكن تم نسبة الفاقد هنا إلى الإنتاج المحلي فقط حتى تعكس النسب مدى خطورة المشكلة.

- يحدث الفاقد في جميع مراحل إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية، ولكن غالبية العظمى تحدث في مراحل النقل والتوزيع والتسويق<sup>7</sup>. على سبيل المثال<sup>8</sup> قدرت منظمة الفاو فاقد محصول الطماطم في عينة من الأراضي الزراعية في مصر بـ 48% في 2017، 12% بالحقل، و36% في مرحلتَي البيع بالجملة والتجزئة.

الشكل 16: الفاقد كنسبة من الإنتاج المحلي للمحاصيل الرئيسية



المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

### الاختلافات بين الزراعة في الوادي والدلتا، مقابل الزراعة في الصحراء.

بدأ الاتجاه للزراعة في الصحراء بداية من السبعينيات بعد أن كانت الزراعة متركزة بشكل أساسي في الوادي والدلتا، ويوضح الجدول التالي أهم سمات كل منهما وما طرأ عليهما من تغيرات خلال السنوات الأخيرة.

الزراعة في الصحراء (الأراضي الجديدة)	الزراعة في الدلتا (الأراضي القديمة)	السمة
<ul style="list-style-type: none"> <li>حوالي 3.1 مليون فدان بنسبة 34.5% من إجمالي المساحة المنزرعة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>حوالي 6 مليون فدان بنسبة 65.5% من إجمالي المساحة المنزرعة.<sup>9</sup></li> </ul>	المساحة المنزرعة
<ul style="list-style-type: none"> <li>يغلب عليها زراعة الفاكهة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>يغلب عليها زراعة المحاصيل الحقلية والخضروات</li> </ul>	التركيب المحصولي
<ul style="list-style-type: none"> <li>يغطي إنتاج الفاكهة احتياجات الاستهلاك المحلي، ويتبقى فائض يسمح بتصدير نسبة كبيرة من معظم أنواعها كما يتم توجيه جزء كبير من الإنتاج للتصدير مباشرة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>جميع إنتاج المحاصيل الحقلية من الحبوب والبقوليات تحديدا موجه للاستهلاك المحلي بشكل أساسي ولا يتم تصديره بل يتم استيراده لضعف نسب الاكتفاء الذاتي فيه.</li> </ul>	التصدير

2019. "Food losses and waste reduction and value chain development in Egypt and Tunisia". FAO<sup>7</sup>

FAO. 2019. "FOOD LOSS ANALYSIS - TOMATO VALUE CHAIN IN EGYPT"<sup>8</sup>

<sup>9</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2019.

<ul style="list-style-type: none"> <li>■ على سبيل المثال: صدرت مصر حوالي 24% من إجمالي إنتاج البرتقال في 2017.<sup>11</sup></li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ يتم استهلاك معظم الخضراوات محليا بشكل شبه كامل، ما عدا البطاطس صدرت منها مصر حوالي 14% من إجمالي الإنتاج المحلي في 2017.<sup>10</sup></li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تتكون معظم هذه الأراضي من مزارع كبيرة الحجم نسبيا مقارنة بالأراضي القديمة (أكثر من خمسة أفدنة)، وهو ما يعكسه صغر عدد الحيازات الزراعية لهذه الأراضي إذ أنها تمثل أقل من 5% من إجمالي عدد الحيازات في مصر.</li> <li>■ ترتفع تكاليف الاستثمار في الأراضي الصحراوية، وهو ما يحتم استصلاح مساحات واسعة للاستفادة من اقتصاديات الحجم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تتسم الحيازة الزراعية في الأراضي القديمة بالتفتت الشديد، حيث إن 95% من الحيازة الزراعية في مصر تتكون من خمسة فدادين أو أقل كما يتضح من الشكل 17.</li> <li>■ ومع ذلك فإن الحيازة على أرض الواقع غالبا ما تكون أشد تفتتا بسبب التوريث من جيل لجيل دون نقل أو تغيير الحيازة الأصلية.</li> <li>■ يؤثر تفتت الحيازة سلبا على الإنتاجية الزراعية نظرا لاختلاف أسلوب إدارة الأراضي الصغيرة عن الكبيرة بشكل جوهري.</li> </ul>	<p>حجم الحيازة</p>
<p>قوي</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ إن كبر حجم إنتاج هذه المزارع يمكنها من النفاذ مباشرة للسوق المحلي والخارجي بسهولة دون الحاجة إلى سلسلة طويلة من الوسطاء التجاريين. ويمكنها ذلك مركزا تفاوضيا قويا وقدرة أكبر على تحديد أسعار المحصول ومدخلات الإنتاج، ومن ثم تعظيم الأرباح.</li> </ul>	<p>ضعيف</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ يؤدي تفتت الأراضي إلى محدودية الإنتاج، ومن ثم ضعف القدرة التفاوضية مع التاجر الوسيط الذي لا يستطيع المزارع النفاذ للسوق سوى من خلاله.</li> <li>■ يستولي التاجر الوسيط على 25 – 40 بالمائة من سعر البيع النهائي، وهو ما يحد من أرباح المزارعين.</li> </ul>	<p>الموقف التسويقي والنفاذ للأسواق</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ يعزز كبر المساحة المحصولية للحيازة الواحدة قدرة هذه المزارع على الاستفادة من اقتصاديات الحجم، ويمكنها من توظيف التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والحصاد والحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار أفضل وجودة أعلى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ يؤدي تفتت الحيازة إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم في توظيف تكنولوجيا الزراعة والحصاد والحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار أقل.</li> <li>■ كما أن صغر حجم الحيازة يعني ارتفاع التكاليف وانخفاض العائد للوحدة الواحدة من الناتج.</li> </ul>	<p>اقتصاديات الحجم</p>
<p>ضعيف</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ لنفس السبب أيضا، ومع ذلك فإن المزارع كبيرة الحجم مرتفعة</li> </ul>	<p>ضعيف</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ بلغ إجمالي الانتماء المقدم لقطاع الزراعة ككل 1.2% من إجمالي</li> </ul>	<p>النفاذ إلى التمويل</p>

<sup>10</sup> قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

<sup>11</sup> نفس المصدر.



<p>الإنتاجية غالباً ما تكون أقدر من صغار المزارعين على الحصول على الائتمان.</p>	<p>رصيد الائتمان المحلي والاجنبي في يونيو 2019 مقابل 7.8% للتجارة، و9.1% للخدمات، و23.7% للصناعة<sup>12</sup></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>يعتمد المزارعين بالدلتا بشكل أساسي على البنك الزراعي المصري في الحصول على الائتمان، ومع ذلك واجه البنك على مدار عقود طويلة العديد من التحديات والمشاكل التي أفقدت المزارعين الثقة فيه، وحدث من دوره التمويلي بشكل كبير.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>ترتفع ربحية الفدان في الأراضي الصحراوية مقارنة بالوادي والدلتا، ويرجع ذلك إلى:</li> <li>عدم ارتباط أسعار محاصيل الفاكهة المصدرة بالأسعار العالمية، ولكنها تتحدد وفقاً لاعتبارات الجودة والوقت (اللوجستيات)، والقدرة التفاوضية.</li> <li>ارتفاع صافي العائد للفدان بشكل واضح.</li> <li>كبر حجم الحيازة الزراعية يوفر ميزة تقسيمها إلى أنواع مختلفة من المحاصيل مما يقلل من احتمالية الخسارة.</li> <li>القدرة على تعظيم الاستفادة من اقتصاديات الحجم للحصول على أسعار سواء للنتاج وكذلك لمدخلات الإنتاج.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تنخفض ربحية الفدان في الوادي والدلتا مقارنة بالأراضي الصحراوية. ويرجع ذلك إلى:</li> <li>ارتباط أسعار محاصيل الحبوب في هذه الأراضي بالأسعار العالمية، التي تقوم الحكومة بتسعير المحصول وفقاً لها.</li> <li>انخفاض صافي العائد للفدان للمحاصيل الحقلية مقارنة بالخضر والفاكهة. على سبيل المثال، بلغ صافي عائد فدان القمح حوالي 4 آلاف جنيه، مقابل 18 ألف جنيه في المتوسط للبطيخ في 2016/2017 كما يتضح من الشكلين 18 و19.</li> <li>صغر حجم الحيازة لا يسمح سوى بزراعة محصول واحد في أغلب الأحيان، وهو ما يعني خسارة مؤكدة حال انخفاض سعر هذا المحصول في الأسواق.</li> <li>عدم القدرة على الاستفادة من اقتصاديات الحجم لتقليل تكلفة الإنتاج من ناحية والتفاوض على سعر بيع أعلى من ناحية أخرى.</li> </ul>	<p>الربحية للفدان</p>
<p>أقل تذبذباً</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تعد الفاكهة من المحاصيل الدائمة التي تستقر في الأرض فترة طويلة ومن ثم</li> </ul>	<p>شديدة التذبذب من موسم لآخر</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>يرجع ذلك بشكل أساسي إما إلى ظروف جوية غير مواتية، كعاصفة التنين التي شهدتها مصر في الشتاء</li> </ul>	<p>استقرار الإنتاجية</p>

<sup>12</sup> المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، ديسمبر 2019.

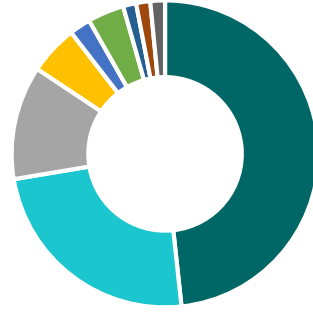
<p>فإن تذبذب إنتاجيتها بشكل عام أقل من المحاصيل الأخرى.</p>	<p>المنصرم والتي أدت إلى تراجع إنتاجية معظم المحاصيل الزراعية.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ أو إلى وجود فروق جوهرية في جودة التقاوي والبذور المستوردة من سنة لأخرى، وهو ما يؤدي إما إلى ضعف شديد وغير متوقع في الإنتاج كما حدث للطماطم والبطاطس في 2018، أو على النقيض زيادة شديدة في الإنتاجية.</li> <li>■ يسبب ذلك صدمات سعرية تؤثر على المزارع وكذلك على المستهلك النهائي.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تستخدم الأساليب التكنولوجية الحديثة في الري، وتحديد الري بالرش والتقيط.</li> <li>■ انخفاض منسوب المياه الجوفية خلال السنوات الأخيرة، وعدم القدرة على تنفيذ استثمارات توسعية جديدة بسبب محدودية المياه.<sup>13</sup></li> <li>■ تقسيم حصة المياه بين المصدرين بالتساوي دون الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المائية لكل محصول على حده.</li> <li>■ ارتفاع تكاليف الطاقة التي تعتمد عليها معدات سحب المياه بشكل كثيف.</li> <li>■ ارتفاع تكاليف حفر الآبار وتركيب مضخات المياه، بسبب البيروقراطية الشديدة وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة.<sup>14</sup></li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ الري بالغمر سمة مصرية منذ عصر الفراعنة ولم تتغير خصوصاً مع ضعف الإرشاد الزراعي في أراضي الدلتا.</li> <li>■ ضعف منظومة الصرف الزراعي، وعدم تطويره بالسرعة الكافية، مما أدى إلى عدم تعافي الأراضي الزراعية من آثار فترة ما قبل تنفيذ مشروع الصرف الزراعي في السبعينيات.</li> <li>■ العشوائية الشديدة في توزيع المحاصيل الزراعية، وعدم قدرة وزارة الري على تحديد كمية المياه اللازم ضخها في القنوات والترع الرئيسية، نظراً لاختلاف احتياج كل محصول للمياه على حده.</li> <li>■ تذبذب تدفق المياه في الترعة وعدم كفايتها أو زيادتها عن الحاجة الفعلية في كثير من الأحيان.</li> <li>■ ضعف كفاءة وصول المياه للأراضي خاصة الواقعة في الطرف الأبعد من التفرعة. وذلك بسبب عدم تنظيف وتوسعة الترعة الفرعية بانتظام، حيث تقع مسؤولية ذلك على المزارعين وليس وزارة الري.</li> </ul>	<p>النفاد لمياه الري</p>

Sultan, N. 2019. THE CONSISTENCY OF EXPORT AND AGRICULTURAL POLICIES IN EGYPT. The American University in Cairo, <sup>13</sup> School of Global Affairs and Public Policy.

ICTSD and FAO. 2017. "Agricultural Policies, Trade and Sustainable Development in Egypt"<sup>14</sup>

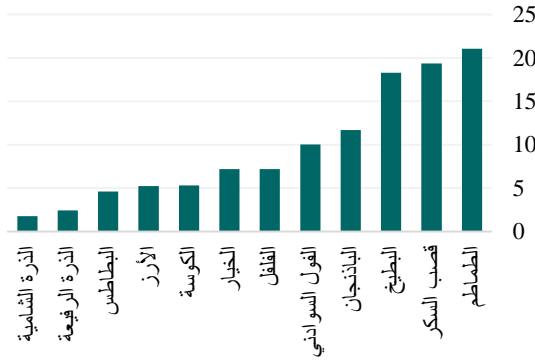
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ يبلغ عدد الجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة 626 جمعية، بإجمالي عدد أعضاء 296 ألف عضو.</li> <li>■ بشكل عام يعد دور التعاونيات في الأراضي الجديدة هامشيا ومحدود للغاية لاعتمادها على الملكية الفردية واستقلاليتها بشكل كبير عن الحكومة المصرية في اتخاذ القرارات الإنتاجية والتصديرية.</li> <li>■ ومع ذلك فقد برز دور جمعية "هيا" على وجه التحديد في دعم صناعة "البستنة" في مصر، وهي جمعية تم تأسيسها عام 1996، وتقدم الجمعية العديد من الخدمات التصديرية والزراعية لأعضائها بالاعتماد على رسوم الأعضاء السنوية وكذلك الشركات مع القطاع الأهلي والمانحين الدوليين والحكومة.</li> </ul>	<p>بالرغم من الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق بشكل أكبر في قطاع الزراعة بداية من 1987، إلا الدولة ما زالت مسيطرة على منظومة الإنتاج الزراعي في الدلتا، وذلك من خلال التعاونيات؛ حيث تستخدم التعاونيات كأداة لإدارة المنظومة الزراعية في مصر.</p> <p>يوجد بالأراضي القديمة نوعان من التعاونيات الزراعية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ الجمعيات التعاونية للانتماء الزراعي ويبلغ عددها 4313 جمعية، بإجمالي عدد أعضاء 4 مليون عضو تقريبا.</li> <li>■ الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي ويبلغ عددها 761 جمعية، بإجمالي عدد أعضاء 417 ألف عضو.</li> <li>■ تعد خدمات جمعيات الإصلاح الزراعي أفضل نسبيا من النوعين الآخرين، وذلك لارتفاع رأس مالها حيث يبلغ 150 ألف جنيه في المتوسط للجمعية الواحدة، مقابل 37 ألف و22 ألف لكل من جمعيات الانتماء الزراعي والأراضي المستصلحة على التوالي كما يتضح من الشكل 20.</li> </ul>	<p>إدارة المنظومة الزراعية ودور النشاط التعاوني</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ مرتفع لكنه أقل من نظيره في الوادي والدلتا بسبب الإدارة الأكثر وعيا، وقدرة أصحاب المزارع الكبيرة على القيام بالاستثمارات اللازمة في تكنولوجيا الحصاد والنقل والتخزين لاستيفاء متطلبات التصدير للخارج، ومع ذلك فإن ذلك الجزء من المحصول الموجه للسوق المحلي غالبا ما يتعرض لنفس نوعية المشاكل التي تتعرض لها المحاصيل المزروعة بالأراضي القديمة، خاصة فيما يتعلق بخدمات ما بعد الحصاد.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ مرتفع جدا ويزداد ويرجع ذلك إلى تقادم أساليب الحصاد، وعدم وجود خدمات لوجستية جيدة خصوصا فيما يخص النقل، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية التخزينية لمحاصيل الحبوب في مصر.</li> <li>■ سيطرة شبكة غير رسمية معقدة على توزيع وتسويق وبيع محاصيل الخضر في مصر.</li> </ul>	<p>الفاقد الزراعي</p>

الشكل 17: حجم الحيازة الزراعية في مصر\*

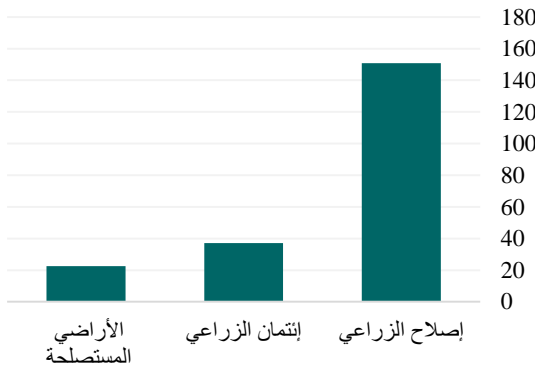


■ 15 أو أكثر ■ 10 ■ 7 ■ 5 ■ 4 ■ 3 ■ 2 ■ 1 ■ أقل من فدان

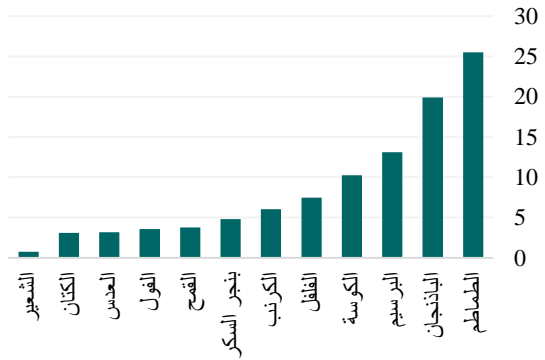
الشكل 18: صافي العائد لأهم الحاصلات الحقلية الصيفية للفدان بالآلاف جنيه 2016/2017\*\*



الشكل 20: متوسط رأس مال الجمعية الواحدة وفقا لكل نوع من الجمعيات 2017/2018 بالآلاف جنيه\*\*\*



الشكل 19: صافي العائد لأهم الحاصلات الحقلية الشتوية للفدان بالآلاف جنيه 2016/2017\*\*



\*المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2019.

\*\*المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للدخل الزراعي 2016/2017.

\*\*\*المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشاط التعاوني بالقطاع الزراعي 2017/2018.

## ثانيا: تأثير الأزمات السابقة على قطاع الزراعة في مصر

- شهد العالم أزمة غذائية حادة في 2007، تلاها موجة شبيهة في 2010. وقد ارتبطت الأزمة بشكل أساسي بتفاقم ثم انحسار الأزمة المالية العالمية، وفيما يلي السياق العام للأزمة وأهم محدداتها، وتداعياتها على مصر.
- أدت أزمة الغذاء العالمية في 2007 إلى ارتفاع أسعار جميع المواد الغذائية، خاصة المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب وأهمها القمح والذرة والتي تضاعفت أسعارها أكثر من مرة بين 2007 و2008 كما يتضح من الشكل 21.
- اشتعلت الأزمة بسبب اجتماع كل من قوى العرض والطلب في الوقت نفسه بشكل يعزز ارتفاع الأسعار.<sup>15</sup>

<sup>15</sup> جين هاريغان. الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية. عالم المعرفة، العدد 465، أكتوبر 2018.

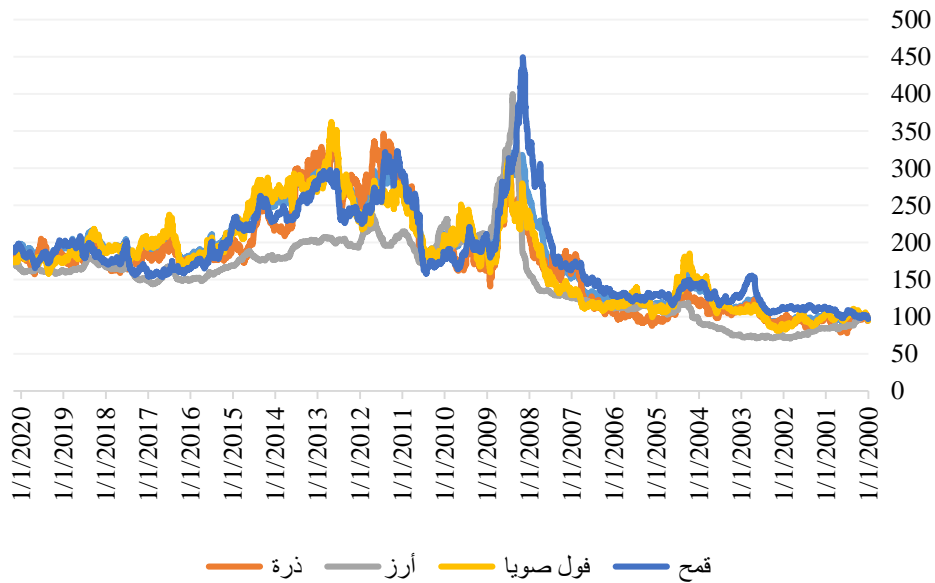
○ بالنسبة للعرض: فقد ضرب الجفاف كبار منتجي المحاصيل الغذائية كأستراليا ودول شرق آسيا وروسيا وهو ما دفع هذه الدول إلى وضع حدود قصوى على صادراتها.

○ أما بالنسبة للطلب: فقد ارتفع بشدة على المحاصيل الغذائية لاستخدامها في إنتاج الوقود الحيوي كبديل للبترول الذي ارتفعت أسعاره بشكل جوهري في ذلك الوقت.

- ومع ذلك سرعان ما تراجعت أسعار المواد الغذائية والبترولية في أواخر 2008 بسبب التباطؤ الاقتصادي الذي أصاب العالم، ولكن ما إن بدأ التعافي الاقتصادي بالتدرج حتى شهد العالم موجة جديدة لارتفاع أسعار الغذاء بدأت في يونيو 2010 تقريبا كما يتضح من الشكل 21 واستمرت لفترة زمنية أطول، وذلك لأن جميع الاختلالات الهيكلية الكامنة خلف أزمة 2007 كانت ماتزال قائمة.<sup>16</sup>

- ونظرا للاعتماد الشديد على الخارج لتأمين حوالي 10 مليون طن قمح، وحوالي 5.2 مليون طن ذرة في 2008، فقد أدت الأزمة إلى العديد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلبية كما يتضح من الجدول 4.

الشكل 21: أسعار الحبوب الاستراتيجية 2000 - 2020



المصدر: إعداد الباحث، بناء على قاعدة بيانات المجلس الدولي للحبوب.

## الجدول 4. تداعيات أزمة الغذاء العالمية على مصر

<p><b>عجز الميزان التجاري</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>لم تستطع مصر الهروب من الزيادة في الأسعار العالمية، وبدأت قيمة الواردات الزراعية المصرية وكذلك العجز التجاري الزراعي في التحرك صعودا وهبوطا بنفس نمط التغيير في الأسعار العالمية كما يتضح من الأشكال 22 حتى 26.</li> </ul>	
<p><b>التأثير سلبا على المالية العامة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>ضمت الدولة ملايين المواطنين إلى البطاقات التموينية كإجراء تخفيفي لارتفاع الأسعار، وضاعفت الإنفاق على الدعم التمويني ليرتفع من 9.4 مليار جنيه في 2007/2006 إلى 21.1 مليار جنيه في 2009/2008.</li> <li>بالرغم من أنها خطوة في الاتجاه الصحيح لتخفيف العبء على الفئات الأضعف دخلا، إلا أن التنفيذ تم بطريقة لا تستوفي جميع المعايير المؤسسية المطلوبة، وهو ما خلق العديد من المشاكل التي بدأت في الظهور في السنوات اللاحقة.</li> </ul>	<p><b>تداعيات اقتصادية</b></p>
<p><b>ارتفاع التكاليف الزراعية</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>ارتفع معدل التضخم لأسعار المنتجين في القطاع الزراعي من 16.5% في سبتمبر 2007 إلى 25.5% في يونيو 2008. بسبب ارتفاع أسعار جميع المدخلات الزراعية، خاصة الحبوب والمبيدات والمعدات والأدوات الزراعية نظرا لكثافة استيرادها من الخارج، وقد انتقلت هذه الزيادات بشكل مباشر إلى المزارعين في ظل محدودية الدعم الزراعي الذي تقدمه الحكومة.</li> </ul>	
<p><b>التأثير سلبا على الأمن الغذائي</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>ارتفع معدل التضخم للطعام والشراب بشدة، من 8.5% في نوفمبر 2007 إلى 30.9% في أغسطس 2008، وهو ما أثر سلبا على الطبقات الأشد فقرا في المجتمع وأدى إلى تغييرات جوهرية في عاداتها الغذائية، فتم استبدال الأغذية مرتفعة القيمة الغذائية بأنواع أخرى منخفضة القيمة الغذائية لكنها مرتفعة السعرات الحرارية.</li> <li>تسببت الأزمة أيضا في حالة من الاضطراب المجتمعي نتيجة نقص الغذاء خاصة الخبز الذي عجزت ملايين الأسر المصرية عن الحصول عليه، وهو أدى إلى تزاممهم أمام المخازن بشكل أدى إلى حدوث العديد من حالات الوفاة<sup>18</sup>.</li> </ul>	<p><b>تداعيات اجتماعية</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>أفادت العديد من التحليلات أن أزمة الغذاء العالمية وما صاحبها من تداعيات اقتصادية واجتماعية كانت أحد أهم محركات ثورة يناير في مصر.<sup>19</sup></li> </ul>	<p><b>تداعيات سياسية</b></p>

<sup>17</sup> وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد متفرقة.

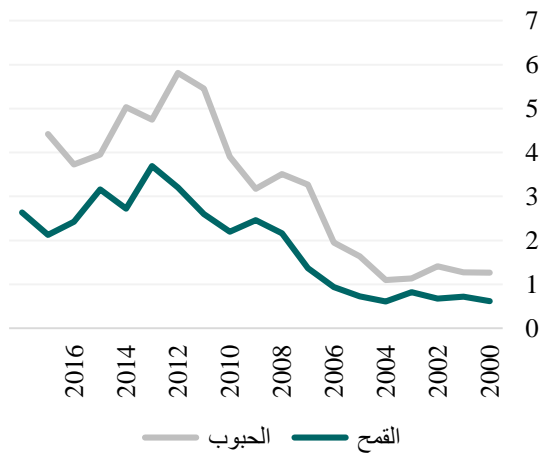
<sup>18</sup> وثقت الصحافة العالمية وفاة العديد من المواطنين بأزمات قلبية بسبب طول الانتظار في درجات حرارة مرتفعة، كما وثقت قيام أحدهم قتل الأخر بسلاح آلي بعد مشادة

أمام أحد المخازن للحصول على العيش. <https://www.theguardian.com/environment/2008/may/27/food.egypt>

<sup>19</sup> جين هاريغان. الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية. عالم المعرفة، العدد 465، أكتوبر 2018.



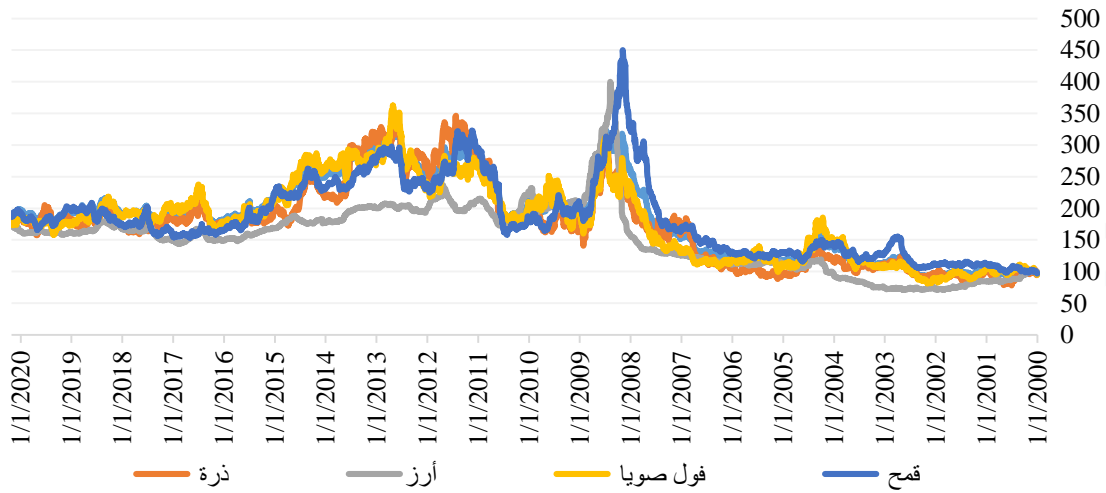
الشكل 23: قيمة واردات الحبوب والقمح  
بالمليار دولار 2000 - 2017



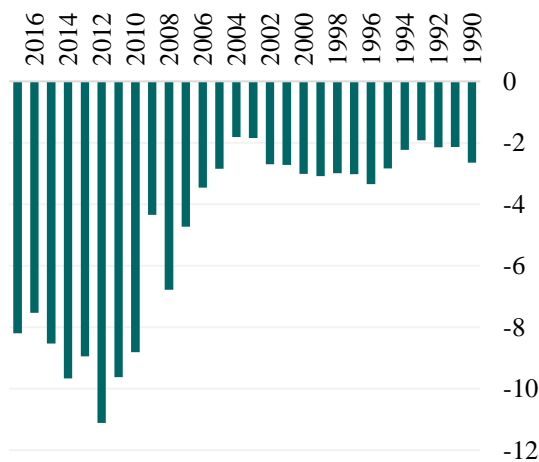
الشكل 22: إجمالي قيمة الواردات الزراعية  
بالمليار دولار 2000 - 2017



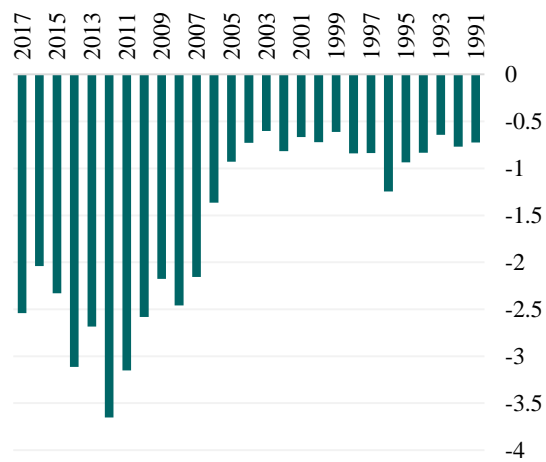
الشكل 24: أسعار الحبوب الاستراتيجية 2000 - 2020



الشكل 26: إجمالي العجز التجاري الزراعي  
بالمليار دولار



الشكل 25: العجز التجاري في القمح بالمليار  
دولار



المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدتي بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمجلس الدولي للحبوب.

## ثالثاً: صدمات الطلب والعرض في إطار دورة أزمة الكورونا

- بداية وبشكل عام نود التأكيد على اختلاف السياق العام الحاكم للأزمة الحالية بشكل جوهري عن أزمة الغذاء العالمية، فقد نتجت أزمة الغذاء العالمية عن صدمات شديدة في الإنتاجية من جهة وارتفاع الطلب على المحاصيل الزراعية لاستخدامها في إنتاج الوقود الحيوي كبديل للبترول من جهة أخرى. أما بالنسبة للأزمة الحالية، فلا توجد صدمات في الإنتاجية العالمية كما أن هناك انخفاض في الطلب على السلع الزراعية لأغراض إنتاج الوقود الحيوي بسبب التراجع الشديد في أسعار البترول.

- ومع ذلك وبالرغم من انتفاء مسببات أزمة الغذاء العالمية، إلا أنه من المتوقع أن يكون للأزمة الحالية تأثير سلبي مماثل على قطاع الزراعة في جميع دول العالم ومنها مصر، وذلك بسبب المشاكل اللوجستية التي خلقتها الأزمة والتي أدت إلى شلل في حركة التجارة العالمية، بالإضافة إلى اتجاه منتجي السلع الاستراتيجية الرئيسيين كروسيا ودول شرق آسيا لفرض حظر على صادراتها تحسباً لأي صدمات محتملة.

- وبشكل عام، يرتبط التأثير المتوقع لأزمة كورونا الحالية على جانبي الطلب والعرض بالمرحلة التي نحن بصدها من دورة الأزمة، وعلى ذلك يمكن أن نتتبع خمس مراحل زمنية وفقاً لدورة الأزمة، ويُلخص الشكل التالي هذه المراحل وذلك على النحو الآتي:



المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

### المرحلة الأولى: ظهور الفيروس

شهدت هذه المرحلة بداية الأزمة؛ حيث كان الفيروس غير معروف وظهر في الصين فقط، ولم تكن البلدان العربية وأمريكا الشمالية والدول الأوروبية قد بدأت التأثير به بعد. فقط الصين اتخذت تدابير احترازية ضد الفيروس في هذه المرحلة.

## المرحلة الثانية: بداية الانتشار

بدء انتشار الفيروس في أجزاء من أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، واتخذت هذه البلدان تدابير احترازية طفيفة منعا لانتشار الفيروس في حين اتخذت الصين تدابير ضخمة مثل إغلاق منشآت الإنتاج.

## المرحلة الثالثة: تفاقم المشكلة

شهدت تفاقم الوضع في أوروبا والشرق الأوسط وتفشي الفيروس في كل من إيطاليا وإيران، وبداية انتشاره في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. في هذه المرحلة تم اتخاذ تدابير احترازية قوية تؤثر على الاقتصاد مثل حظر كافة رحلات الطيران الدولية تقريبا وإلغاء الفعاليات الكبرى. كما شهدت هذه المرحلة أيضا بدايات انحسار الفيروس في الصين وكوريا الجنوبية بفعل التدابير الوقائية التي تبنتها الحكومة.

## المرحلة الرابعة: انحسار الأزمة

تشهد بداية انحسار الفيروس في أوروبا والسيطرة عليه في كل من إيطاليا وإيران، ومن ثم استئناف التجارة بين الصين وأوروبا والشرق الأوسط، بينما ستستمر الولايات المتحدة تعاني من مواجهة الفيروس والسيطرة عليه.

## المرحلة الخامسة: التعافي

تشهد التعافي الكامل لأوروبا والولايات المتحدة، ولكن تظل هناك اقتصادات أقل أهمية في الشرق الأوسط دون تعاف ولكن تأثيرها على القطاع الزراعي في مصر مازال قويا لقوة التجارة البينية بين هذه الدول وبين مصر فيما يتعلق بالحاصلات الزراعية.

ويستعرض الجدول التالي السيناريوهات المحتملة لتأثير الأزمة على قطاع الزراعة في كل مرحلة من مراحل دورة الأزمة في سياق الافتراضات المختلفة لصدمتي العرض والطلب.

وتعرف صدمتي العرض والطلب على النحو التالي:

**صدمة العرض:** اختلال قدرة قطاع الزراعة على توفير المحاصيل في الأسواق الداخلية والخارجية.

**صدمة الطلب:** ارتفاع أو انخفاض الطلب على محاصيل زراعية بعينها داخليا وخارجيا بسبب الأزمة.

أما عن افتراضات التحليل فهي على النحو التالي:

1. تؤثر الإجراءات الاحترازية الداخلية والخارجية على قطاع الزراعة من خلال التأثير على اللوجستيات المتعلقة بالحصول على مدخلات الإنتاج وتسويق المنتج.

2. وجود روابط أمامية لقطاع الزراعة مع جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها السياحة مما يعني أن أي اختلال في أي من هذه القطاعات سيكون له تبعاته الفورية على قطاع الزراعة نفسه، وكذلك على المجتمع الزراعي من الفلاحين.
3. تتأثر الزراعات المرتبطة بالصناعة بشكل كبير بأي ضعف في أداء قطاعات الصناعات التحويلية على وجه التحديد.
4. يرتبط تأثير الأزمة بشكل أساسي بتزامن حدوثها مع موسم الحصاد ومع الدورة الزراعية الجديدة.
5. تعتمد الزراعة المصرية في مجال الخضار والفاكهة على الاستيراد فيما يخص التقاوي.
6. أثر تزامن الأزمة مع شهر رمضان على قطاع الزراعة.
7. تأثر حركة نقل البضائع الزراعية سلباً بتباطؤ حركة التجارة العالمية وإن كانت غير مرتبطة بسلع زراعية.
8. تأثر حركة التجارة الزراعية المصرية، بتوفر المعلومات عن الإجراءات الاحترازية في الدول المختلفة.
9. أثرت الإجراءات الاحترازية على حركة العمالة بشكل كان له تداعياته السلبية على قطاع الزراعة.
10. يحتاج قطاع الزراعة في أوقات الأزمات إلى دعم حكومي مثله مثل القطاعين الصناعي والإنشائي.

المرحلة	صدمة الطلب و/أو العرض	التحليل	التأثير
1- ظهور الفيروس (ديسمبر 2019 – يناير 2020)	لا يوجد صدمات عرض أو طلب	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ بداية الدورة الزراعية التقليدية</li> <li>■ لا يوجد صدمة في عرض المحاصيل الزراعية الرئيسية، فقد تم حصادها وتسويقها بالفعل وبدأت دورة زراعية جديدة.</li> <li>■ لا يوجد صدمة في طلب المستهلكين أو قطاع المطاعم والفنادق على المحاصيل الزراعية في هذه المرحلة لعدم اتخاذ أي تدابير احترازية في مصر بعد.</li> </ul>	لا يوجد

<p>■ تأثير محدود على المبيدات وقطع غيار الماكينات الزراعية نظرا لوجود مخزون محلي كاف بالفعل.</p>	<p>■ منتصف الدورة الزراعية التقليدية          ■ لا توجد أي صدمات على مستوى المحاصيل أو العمالة الزراعية بعد، فبالرغم من ارتفاع طلب المواطنين خلال هذه الفترة على المنتجات الغذائية بشكل ملحوظ بغرض التخزين إلا أن شركات التصنيع الغذائي كانت قادرة على الاستجابة لهذا الطلب من خلال المخزون المتراكم من الدورة الزراعية السابقة.</p>	<p>لا يوجد صدمات عرض أو طلب</p>	<p>2- بداية انتشار الفيروس (فبراير – منتصف مارس 2020)</p>
<p>ينقسم التحليل إلى جزئين، يتناول الجزء الأول التأثير على المحاصيل الزراعية، ويتناول الجزء الثاني التأثير على العمالة الزراعية.</p> <p><b>أولا التأثير على المحاصيل الزراعية</b></p> <p>بشكل عام تأثرت المحاصيل التي تزامن موعد حصادها مع الأزمة بشدة.</p> <p>بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية، أدى انخفاض أسعار البترول إلى تراجع الطلب على المحاصيل الزراعية لأغراض إنتاج الوقود الحيوي، وهو ما أدى إلى انخفاض الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية بالفعل كالقمح والذرة خلال الفترة من يناير – مارس 2020.</p> <p>ولكن من المتوقع ارتفاع أسعار جميع المحاصيل الزراعية في الأجلين المتوسط والطويل، إذا ما قام المنتجون الرئيسيون بفرض حظر على الصادرات الزراعية بشكل يؤثر على المعروض العالمي.<sup>20</sup> وهو توجه أعلنت عنه أكثر من دولة بالفعل كدول شرق آسيا بالنسبة للأرز وروسيا بالنسبة للقمح، فارتفعت أسعار الأرز والقمح العالميين بالفعل في إبريل 2020 لتسجل 582.25 و323</p>	<p>■ بدأ الفيروس في الانتشار في أوروبا على نطاق واسع، وبشكل أقل في الدول العربية.</p> <p>■ وعلى المستوى المحلي: شهدت هذه الفترة اتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية كحظر التجوال، وحظر بعض الأنشطة بشكل كامل كالمقاهي والأسواق الشعبية الأسبوعية في جميع محافظات مصر، وكذلك توقف السياحة بشكل كامل، وخدمات المطاعم بشكل شبه كامل.</p> <p>■ أدى ذلك كله إلى صدمات عنيفة في كل من العرض والطلب على النحو التالي:</p> <p>■ <b>صدمة الطلب</b></p> <p><b>أولا: الزرعة في الوادي والدلتا</b></p> <p>● ترجع صدمة الطلب بشكل أساسي إلى تراجع طلب قطاع المطاعم والفنادق وشركات الطعام الجاهز والسريع على الحاصلات الزراعية الرئيسية.</p> <p>● <b>على سبيل المثال:</b> أخل العديد من شركات تصنيع البطاطس بتعاقداتها مع المزارعين، ولم تستلم سوى 30% فقط من الكمية المتفق على توريدها، وبسعر يقل كثيرا عن سعر التعاقد.</p> <p><b>ثانيا: الزراعة في الصحراء</b></p>	<p>صدمة قوية في كل من العرض والطب</p>	<p>3- تفاقم المشكلة (منتصف مارس – مايو 2020)</p>

20 المصدر: الدكتور سعد نصار، أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة ومحافظ الفيوم الأسبق.

دولار للطن، بنسبة ارتفاع قدرها 14.3% و 2.2% على التوالي مقارنة بشهر مارس 2020.

ومع ذلك فإن التأثيرات الداخلية تختلف من محصول لآخر بحسب طبيعة المشاكل اللوجستية التي خلقتها الأزمة من ناحية، واقتصاديات المحصول نفسه من ناحية أخرى، والتي تختلف من محصول لآخر.

وفيما يلي تحليل تفصيلي لتأثير الأزمة على المحاصيل الأساسية في الدورة الزراعية الحالية في الوادي والدلتا والصحراء.

#### الزراعة في الوادي والدلتا

■ **القمح:** لم تتأثر أسعار القمح محليا، لأن الحكومة حددت أسعار التوريد للأردب بالفعل. ولكن صافي العائد للقدان سيتراجع بسبب تراجع الإنتاجية بشكل واضح هذا العام متأثرة بكثافة الأمطار التي شهدتها مصر أثناء عاصفة التنين. كما أن الأسعار الإدارية التي حددتها الحكومة وإن كانت أعلى بـ 15 جنيها للأردب عن العام الماضي، إلا أن تكلفة الفرصة البديلة للقمح مازالت مرتفعة.

#### ■ البطاطس:

أولا بالنسبة للسوق المحلي: أدى تراجع الطلب إلى انخفاض سعر الطن إلى 1200 جنية في حين أن تكلفته تصل إلى 4000 جنية في المتوسط، وهو ما سبب خسائر فادحة للمزارعين، خاصة في ظل ضعف إنتاجية القدان هذا العام حيث تبلغ حوالي 8 طن في المتوسط في حين أنها تصل في بعض السنوات إلى 20 طن، وذلك بسبب سوء الظروف الجوية وضعف جودة البذور.

● تراجع الطلب المحلي على حاصلات الخضار والفاكهة بشكل كبير، نظرا لارتفاع مرونتها في الدخل (Income Elasticity) وهو ما يجعلها بمثابة سلعة ترفيهية في أوقات الأزمات التي يتراجع فيها دخل المواطنين بشكل كبير.

● مازال الطلب الخارجي على حاصلات الخضار والفاكهة أقوى نسبيا من نظيره المحلي، نظرا لارتفاع مستويات الدخل بهذه الدول من ناحية وادراكها أهمية هذه الأنواع لتعزيز الجهاز المناعي ضد الفيروس من ناحية أخرى. ومع ذلك فإن ذلك الطلب يواجه العديد من المشاكل اللوجستية التي سنتطرق لها بالتفصيل في الجزء التالي الخاص بصدمات العرض.

■ **صدمة العرض:** بشكل عام هناك تراجع ملحوظ في إنتاجية معظم المحاصيل سواء المزروعة في الوادي والدلتا، أو الصحراء بسبب عاصفة التنين التي ضربت مصر في منتصف مارس. وبالإضافة لذلك تراجع القدرة على النفاذ للأسواق محليا وعالميا بسبب المشاكل اللوجستية التي خلقتها الأزمة على النحو التالي:

#### أولا: الزراعة بالوادي والدلتا

● أدى حظر الأسواق الأسبوعية إلى عدم قدرة صغار المزارعين على تسويق فائض المحصول بشكل مباشر.

● بالرغم من استثناء النقل الزراعي من تطبيق حظر التجوال، إلا هناك العديد من المشاكل التي ظهرت عند التطبيق العملي على أرض الواقع، أهمها: عدم تحديد المحاصيل التي ينطبق عليها



كما أن شركات التصنيع الغذائي لم تحصل سوى على 30% فقط من الكمية المتعاقد عليها، بسعر السوق (1200 جنيه) بدلا من سعر التعاقد الأصلي (4000 جنيه) وهو ما فاقم من خسائر المزارعين.

وللحد من الخسائر، اتجهت أعداد كبيرة من المزارعين إلى تئليج إجمالي انتاجهم من البطاطس لاستخدام جزء منها وبيع الجزء الآخر كتقاوي للدورة الزراعية القادمة، أملا في ارتفاع سعرها عندما يحين موسم الزراعة القادم. ولكن هناك احتمالية كبيرة أن ينخفض سعر التقاوي في موسم الزراعة القادم بسبب زيادة المعروض، وهو ما سيفاقم من خسائر المزارعين بسبب تحملهم تكاليف التئليج كخسارة إضافية فوق خسارتهم الحالية.

**ثانيا بالنسبة للسوق الخارجي:** أفاد العديد من المصدرين بتراجع سعر طن البطاطس المصدرة للخارج من 120 دولار عند التعاقد إلى أقل من 10 دولار في الوقت الحالي، ويرجع ذلك إلى وجود فائض في المعروض العالمي من البطاطس للدرجة التي دفعت العديد من الدول إما إلى إعدام آلاف الأطنان أو استخدامها كعلف للماشية.<sup>21</sup>

■ **الفاصوليا:** يوجه معظم الإنتاج المحلي من الفاصوليا للتصدير إلى الدول العربية كونها سلعة رئيسية هناك، ومع بداية الأزمة اتجه المواطنون في هذه الدول إلى تخزين كميات كبيرة منها، وهو ما أدى إلى ارتفاع الطلب على الفاصوليا بشكل كبير، فتضاعف سعرها إلى حوالي

الاستثناء بشكل واضح، وهو ما يجعل الاستثناء الفعلي رهن السلطة التقديرية لضابط المرور، وقد رصد المركز العديد من الحالات التي اشتكى فيها أصحاب عربات النقل من توقيفهم على الطريق بحجة أن بعض محاصيل البقوليات والنباتات الطبية والعطرية التي يحملونها ليست سريعة التلف وبالتالي ليست مستثناه من تطبيق قرار الحظر وهو ما ينتج عنه تغريمهم من ناحية، وتأخير الوصول للأسواق من ناحية أخرى.

● كما أن تباطؤ حركة المرور على الطرق ولد حالة من الخوف لدى السائقين من الحركة ليلا على الطرق بشكل عام، وذلك خوفا من التعرض لحالات السطو، ومن ثم وجد المزارعون صعوبة في نقل حاصلاتهم الزراعية إلى الأسواق.

### ثانيا الزراعة بالصحراء

- عانت محاصيل الفاكهة نفس المشاكل اللوجستية المحلية، بالإضافة إلى العديد من المشاكل الإضافية المتعلقة بالتصدير.
- أثر وقف حركة الطيران على محاصيل الفاكهة سريعة التلف وأهمها الخوخ والفراولة.
- ارتفاع تكاليف الشحن البحري بسبب سيطرة مجموعة من الشركات المحتكرة والتي قامت باستغلال الأزمة لرفع الأسعار.
- ضعف حركة السفن بالموانئ وتعطل العديد من شحنات الخضر والفاكهة في الموانئ، وقد أفاد العديد من المصدرين أن ما كان

21 على سبيل المثال قامت فرنسا بإعدام حوالي 700 ألف طن بطاطس هذا العام، وقامت استراليا بتوجيه 750 ألف طن للاستخدام كعلف للماشية.

يصل في 5 أيام أصبح يستغرق من 15 - 20 يوماً.

- ارتفاع تكاليف التشوين بالجمارك.
- وجود العديد من شحنات الفاكهة المحجوزة على السواحل الصينية والأوروبية الغير قادرة على النفاذ.

● نقص الحاويات: في ذلك الوقت من العام كانت تأتي الحاويات من الدول العربية محملة بالسلع الرمضانية وتعود معبأة بالخضار والفاكهة، ومع وقف الحركة بين الدول العربية أصبح هناك نقص شديد للحاويات.

- منع دخول السائقيين المصريين للدول العربية، حيث أفاد أحد المصدرين أن الأردن أوقفت 100 براد كانت متجهة عبر أراضيها إلى العراق، وهو ما اضطره إلى دخول العراق عبر ميناء مارسيل تركيا، وما يعنيه ذلك من ارتفاع في التكاليف والفاقد في الوقت نفسه.

- بالإضافة لذلك، واجه المصدرون مشاكل في تجهيز المحصول للتصدير، بسبب قيام المحليات بمنع تجمعات العمال في المخازن والشون.

24 جنيها للكيلو الواحد. ومع ذلك فإن المستفيد الوحيد من هذه الزيادة السعرية هو التاجر الوسيط والمصدر، لأن لديهم كميات كبيرة مخزنة من العام الماضي، ولم يخرج محصول العام الحالي للأسواق حتى الآن.

ومن المتوقع أن يستمر هذا السعر المرتفع حتى أواخر مايو، ثم تراجع بعد ذلك مع خروج المحصول المزروع حالياً إلى الأسواق وزيادة المعروض العالمي من الفاصوليا، في وقت من المتوقع فيه تراجع طلب المستهلكين لأنهم قد كونوا مخزون كافي بالفعل.

#### الزراعة في الصحراء

■ **محاصيل الفاكهة (الفراولة، الخوخ، الموالح):**

■ **الفراولة والخوخ:** أفاد العديد من المصدرين إلى عدم قدرتهم على تصدير سوى 50% من حجم تصديرهم المعتاد كل عام بسبب المشاكل اللوجستية محليا ودوليا.

■ سيؤدي عدم القدرة على النفاذ للأسواق الخارجية في ظل وجود فائض من إنتاج هذه المحاصيل إلى ارتفاع معدلات الفاقد منها بشكل كبير، وفي هذا الصدد أفاد العديد من المصدرين بإعدام آلاف الأطنان من الفراولة والخوخ بالفعل.

■ **البرتقال الصيفي:** أثرت الأزمة

إيجاباً على محصول البرتقال بخلاف جميع المحاصيل الأخرى، وذلك لأن أسبانيا المنافس الرئيسي لمصر لم تقم بتصدير كميات كبيرة هذا العام، وفي ظل اقبال المستهلكين الأوروبيين على البرتقال كفاكهة معززة للمناعة ضد الفيروسات، ارتفع الطلب على البرتقال المصري فتضاعفت أسعاره.

<p><b>ثانياً: التأثير على العمالة الزراعية</b> أدت الأزمة إلى تراجع دخل العمالة الزراعية بسبب:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ تراجع الطلب على العمالة الزراعية وفي نفس الوقت زيادة العرض بعد عودة العمالة المهاجرة من الحضر إلى الريف مرة أخرى ولجؤهم إلى العمل الزراعي كملجأ أخير.</li> <li>■ قيام العديد من مزارع الفاكهة بتسريح العمالة المشتغلة بتجهيز الفاكهة وأهمها الفراولة في الموسم الحالي بسبب ضعف حركة التصدير.</li> <li>■ عدم قدرة المزارع الكبيرة على دفع مستحقات العمال بسبب قيود السحب والإيداع في ذلك الوقت.<sup>22</sup></li> <li>■ قوة التضامن الاجتماعي بين معظم أهالي الريف بالإضافة إلى طبيعة العمل الزراعي في موسم الحصاد، فهو أشبه بالعمل بالقطعة ومن ثم يمكن تقسيمه بشكل كبير. على سبيل المثال: يبلغ إجمالي أجر حصاد فدان البطاطس وتعبئته حوالي 1000 جنيه، ويحتاج حوالي 10 عمال (اليومية 100 جنيه) فيقوم مقاول الأنفار بمساعدة أقاربه وأصدقاءه العاطلين عن العمل، بحصاد المحصول بـ 15 أو ربما 20 عامل، واقتسام الألف جنيه بينهم، بدل من اقتسامه بين 10 فقط.</li> <li>■ تتوافر هذه الميزة في الزراعة في الأراضي القديمة فقط، أما في الأراضي الجديدة في المزارع الصحراوية الكبيرة، فكل عامل مطالب بإنتاجية محددة يومياً.</li> </ul>			
<p>يتوقف التأثير في هذه المرحلة على السيناريو المتوقع.</p>	<p>■ تتزامن هذه المرحلة مع بداية الدورة الزراعية الجديدة لبعض المحاصيل</p>	<p>تتوقف طبيعة صدمة</p>	<p>4- انحسار الأزمة</p>

<sup>22</sup> تم الرجوع عن هذا القرار، لكنه تسبب في حالة من الاضطراب لا داعي لها في حينه.

<p><b>وفقا للسيناريو المتفائل:</b> نتوقع تراجع حدة المشاكل التي تواجه الزراعة في الدلتا خاصة بالنسبة للمحاصيل الحقلية. لكن لا يمكن الجزم بذلك بالنسبة للزراعة الصحراوية لأن معظم مدخلات إنتاجها مستوردة. على سبيل المثال تستورد مصر 98% من تقاوي الخضر من الخارج، وبناء عليه فإن تعافي الزراعة الصحراوية سيتأثر بشكل كبير بمدى استقرار وتعافي الاقتصاد العالمي وعودة حركة التجارة العالمية إلى طبيعتها.</p> <p>بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية التي تستوردها مصر بشكل كبير كالقمح، فمن المتوقع ارتفاع أسعارها خارجيا، ويبقى التأثير المحلي على الإنتاج والأسعار غير واضح، وسيتوقف بشكل كبير على سياسات الحكومة في هذا الصدد، ويعني ذلك حاجة مصر إلى مراجعة سياساتها التجارية الداخلية والخارجية بالنسبة لهذه المحاصيل.</p> <p><b>وفقا للسيناريو المتشائم،</b> ستعاني المحاصيل الجاري زراعتها في هذه المرحلة من مشاكل في إمدادات جميع مدخلات الإنتاج خاصة البذور والمبيدات. كما ستعاني المحاصيل التي تزامن حصادها في هذه الفترة من نفس المشاكل التي تعرضت لها المحاصيل التي تم حصادها بالفعل في المرحلة السابقة.</p>	<p>كالذرة، والأرز، والطماطم والخيار والفلفل.</p> <p>■ خروج محاصيل كالعنب والرمان والبلح والجوافة والمانجو إلى السوق.</p> <p>ونتوقع أحد السيناريوهات التالية:</p> <p>■ <b>السيناريو المتفائل: انحسار الأزمة وانتهاء التدابير الاحترازية.</b> وفقا لذلك السيناريو نتوقع تحسنا تدريجيا في العرض والطلب المحليين وإن كان سيظل الطلب ضعيفا على محاصيل الخضر والفاكهة. كما نتوقع أيضا تحسنا تدريجيا في الطلب الخارجي، لكنه سيكون بطيئا خاصة بالنسبة للفاكهة لأنها تعد سلعة ترفيهية في أوقات الأزمات كما سبق أن أشرنا.</p> <p>■ <b>السيناريو المتشائم: عدم انحسار الأزمة واستمرار العمل بالتدابير الاحترازية.</b> استمرار صدمة العرض والطلب على نحو شبيهة بالمرحلة السابقة، ولكن بدرجة أخف بسبب تأقلم المزارعين مع الأزمة. إلا أنه من المتوقع أن يشهد القطاع صدمة عرض شديدة في المحاصيل الاستراتيجية بسبب اتجاه كبار الدول المنتجة إلى وضع أسقف على صادراتها من هذه السلع.</p>	<p>الطلب والعرض خلال هذه الفترة على مدى انحسار الأزمة وانتهاء التدابير الاحترازية المتخذة بالفعل.</p>	<p>(يونيو - أغسطس 2020)</p>
---	---	---	-----------------------------

<p>يتوقف التأثير على السيناريو الحادث بالفعل وإذا ما كان متفائل أو متشائم بشكل مشابه للمرحلة السابقة. ونكتفي هنا بطرح سيناريو مصغر لمحصول البطاطس فقط، مع إمكانية تعميمه على جميع المحاصيل الأخرى: سيناريو متفائل: ويفترض تعافى الأسواق داخليا وخارجيا بشكل يساعد المزارعين على البيع بسعر جيد وتعويض خسائرهم في المواسم السابقة. سيناريو متشائم: استمرار المشكلة، مع احتمال تفاقمها حال عدم نجاح محاولات التبريد واسعة النطاق في تحسين الأسعار وذلك لأن الصدمة مازالت قائمة بالفعل.</p>	<p>■ تتزامن هذه المرحلة مع بداية الدورة الزراعية لمحاصيل كالبطاطس، والفاصوليا والبسلة والقمح والفول وغيرها. ■ كما تتزامن أيضا مع حصاد المحاصيل التي تم زراعتها في المرحلة السابقة كالأرز والذرة. ■ تتوقف طبيعة صدمة الطلب والعرض خلال هذه الفترة على مدى انحسار الأزمة وانتهاء التدابير الاحترازية المتخذة بالفعل، بشكل مماثل لما تم طرحه من سيناريو متفائل وآخر متشائم في المرحلة السابقة.</p>	<p>تتوقف طبيعة صدمة الطلب والعرض خلال هذه الفترة على مدى انحسار الأزمة وانتهاء التدابير الاحترازية المتخذة بالفعل.</p>	<p>5- التعافي (اعتبارا من سبتمبر 2020)</p>
--	---	--	--

### يتضح من التحليل السابق ما يلي:

- إن أشد المحاصيل تأثرا سلبيا بالأزمة، هي تلك التي تزامن ميعاد حصادها مع تفاقم الأزمة داخليا وخارجيا وقد ظهر ذلك جليا في حالة البطاطس التي انخفض سعرها المحلي إلى 1200 جنيه للطن في حين تصل التكلفة إلى 4000 جنيه للطن، كما تراجع أسعار التصدير للخارج من 120 دولار إلى أقل من 10 دولار للطن.
- كما كانت الفاكهة أيضا من أشد المحاصيل تضررا كونها تعتبر سلعة ترفيهية في أوقات الأزمات، فيما عدا البرتقال نظرا لارتفاع الطلب الخارجي عليه كفاكهة معززة للمناعة ضد الفيروسات.
- بالنسبة للقمح، فقد شهد تأثيرين متضادين منذ بداية الأزمة، حيث تراجع أسعاره بوضوح خلال الربع الأول من 2020 (فبراير - مارس) بالتزامن مع تراجع أسعار الذرة وقصب السكر وغيرهم من المحاصيل الاستراتيجية بسبب انخفاض الطلب عليها لأغراض إنتاج الوقود الحيوي، ولكن عاودت أسعار القمح الارتفاع في إبريل الماضي وذلك بسبب اتجاه العديد من الدول المنتجة إلى فرض حظر على صادراتها من القمح.<sup>23</sup> ويستدعي ذلك إعادة النظر في السياسة الزراعية والتركيب المحصولي في مصر على نحو ما سيتم توضيحه في الجزء التالي من التقرير.

- أثرت الأزمة بشكل سلبي على دخل العاملين بالقطاع الزراعي، وإن لم تؤثر على معدلات تشغيلهم بسبب ارتفاع الطلب على العمالة الزراعية في موسم الحصاد.
- أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه القطاعات الإنتاجية خاصة الزراعية في الاقتصاد في أوقات الأزمات، فهي وإن تأثرت بشدة إلا أنها لم تتوقف تماما على غرار القطاعات الريفية كالسياحة على سبيل المثال.
- الارتباط الوثيق بين الزراعة وجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهو ما ظهر جليا في تأثير القطاع الزراعي بقرارات نقدية وقطاعية لم تكن موجهة له في الأساس، كتأثره سلبا بوضع حد أقصى على السحب والإيداع. ووقف أنشطة السياحة بشكل كامل والمطاعم بشكل شبه كامل، مما أدى لانخفاض الطلب على الخضار والفاكهة بنسبة تتجاوز الـ 20 بالمائة.
- الهشاشة الشديدة لأي تغيرات إنتاجية في الدول الأخرى، كروسيا ودول شرق آسيا وغيرهم من المنتجين الكبار للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والأرز والذرة ومحاصيل الزيوت.
- غياب معلومات كافية حول الاختلافات في الإجراءات الاحترازية بين الدول العربية، وهو ما يفاجئ المصدرين المصريين بهذه الإجراءات بعد قطع مسافات طويلة بالمحصول بالفعل، ويضطرهم إلى اتخاذ طرق أبعد، وما يتضمنه ذلك من تكاليف إضافية وارتفاع الفاقد.
- دفعت الأزمة العديد من المزارعين إلى اتخاذ إجراءات استثنائية، كتخزين محصول البطاطس لاستخدام جزء منه وبيع جزء آخر كتقاوي في الموسم القادم، وفي ظل فردية هذه الإجراءات ومحدودية المعلومات حول حجم ما تم تخزينه بالفعل على المستوى القومي، فمن المحتمل أن يأتي ذلك بنتائج عكسية.
- وجود تضامن اجتماعي قوي بين أهالي الريف في أوقات الأزمات، وهو ما يساعد على تكيفهم مع الأزمات، ولا يعني ذلك عدم تأثرهم سلبا، ولكنه يعني القدرة على التعايش مع تداعياتها السلبية.
- يتخذ المزارع قراراته الإنتاجية والتسويقية بناء على تحليل التكلفة والعائد المرتبط بكل منها، ومن ثم لا بد أن تكون الحوافز الاقتصادية للمزارعين مكون أصيل في أي سياسات زراعية تتخذها الحكومة المصرية، سواء كانت قصيرة أو طويلة المدى.



## رابعاً: إجراءات محددة للتخفيف من حدة الأزمة

أظهرت الأزمة الحاجة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات السريعة التي تستهدف تخفيف حدة الأزمة على القطاع الزراعي، مع أهمية التمييز بين المزارع الكبيرة من ناحية وصغار المزارعين من ناحية أخرى، نظراً لتأثير الأخيرين بشكل سلبي أكبر من غيرهم في ظل ضعف الدعم المقدم من الدولة وعدم تفعيل قانوني الزراعة التعاقدية والتكافل الزراعي. وبناء عليه نرى ضرورة:

- إعادة النظر في التركيب المحصولي للدورة الزراعية القادمة، بحيث يتم تأمين أكبر كم ممكن من احتياجات مصر من المحاصيل الاستراتيجية محلياً تحسباً لأي ارتفاعات مستقبلية في الأسعار أو أي قيود تصديرية يفرضها منتجوا المحاصيل الاستراتيجية وأهمها القمح. ولكي يتم ذلك بشكل يحقق الكفاءة الاقتصادية المطلوبة، يُقترح تطبيق ما تم دراسته سابقاً من زراعة القمح في المناطق الساحلية بحيث يمكن زيادة الرقعة الزراعية من القمح دون أن يكون ذلك على حساب زراعات أخرى تتمتع مصر في إنتاجها بميزة نسبية عالية.
- استمرار العمل بالتراخيص المنتهية للمشروعات الزراعية إلى حين انتهاء الأزمة.<sup>24</sup>
- النظر في إحلال البطاطس محل الأرز في بطاقات التموين لمدة شهرين فقط، للحد من استيراد الأرز، والاستفادة من وفرة الإنتاج المحلي من البطاطس هذا العام.<sup>25</sup>
- إسقاط الديون عن جميع المتعثرين في القطاع الزراعي خاصة صغار المزارعين، وتمكين العاملين في القطاع من الاستفادة من مبادرات البنك المركزي في هذا الصدد.
- ضرورة التنسيق اللوجستي بين القطاع الخاص وجميع الجهات المعنية في الحكومة، بحيث لا تعود الشاحنات من الموانئ فارغة، ولكن تعود محملة ببضاعة مستورد آخر.
- وجود قواعد موحدة وواضحة فيما يتعلق باستثناء جميع الحاصلات الزراعية من قرار الحظر، وعدم ترك الأمر للسلطة التقديرية لضباط المرور، ومعاقبة أي مخالفات في هذا الصدد بحزم شديد.
- سرعة التخليص الجمركي لجميع المحاصيل الزراعية، خاصة سريعة التلف كالخضار والفاكهة، وإعفاء المستوردين والمصدرين من دفع أي أراضيات طالما أن التأخير خارج عن إرادتهم.
- بناء قاعدة معلومات تفصيلية حول الإجراءات الاحترازية ذات التأثير المباشر على المصدرين المصريين بشكل عام والزراعيين بشكل خاص، وتحديثها باستمرار، على أن تكون متاحة عبر الانترنت للجميع.

<sup>24</sup> المصدر: الدكتور سعد نصار، أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة ومحافظ الفيوم الأسبق.

<sup>25</sup> المصدر: الدكتور سعد نصار، أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة ومحافظ الفيوم الأسبق.

- تشديد الرقابة على الممارسات التجارية غير المشروعة التي يمكن أن ترفع أسعار الغذاء، وخاصة التخزين المفرط، والاحتكار، ورفع الأسعار، وتغليظ العقوبات على المخالفين.
- رصد الطاقة التبريدية، في جميع انحاء الجمهورية والاستعداد لتخزين الحاصلات سريعة التلف للحد من الفاقد.
- إجراء مسح سريع للمخزون الغذائي على المستوى القومي والمحلي، لتحديد الفجوات والتحويل من مناطق الفائض إلى مناطق العجز وقت الضرورة.
- ضم العمالة الزراعية إلى مبادرة وزارة القوى العاملة بصرف 500 جنيه لمدة ثلاثة أشهر للعمالة غير المنتظمة.
- دعم مدخلات الإنتاج الزراعية بشكل استثنائي، وتعويض المتضررين بشدة من انخفاض الأسعار.
- تخفيض أسعار الطاقة للمنتجين الزراعيين خصوصا المزارع الصحراوية، خاصة في ضوء انخفاض أسعار الطاقة العالمية.

#### خامسا: جوانب الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة

- مازال القطاع الزراعي يعاني من العديد من الاختلالات الهيكلية والمشاكل المؤسسية التي لم يتم معالجتها بالرغم من مرور القطاع بأزمات سابقة تستدعي ذلك، كما حدث في أزمة الغذاء العالمية التي اقتصر رد الفعل بشأنها على مجموعة من التدابير للتعامل مع التدايعات المؤقتة للأزمة دون إصلاح القطاع الزراعي بشكل حقيقي مستدام كما قامت معظم دول العالم خلال السنتين التاليتين للأزمة مباشرة.<sup>26</sup> ومن أهم هذه الإصلاحات وأكثرها إلحاحا في مصر: ضرورة إعادة هيكلة وزارة الزراعة لأن شكلها الإداري الحالي لا يمكن معه إدارة القطاع الزراعي بشكل سليم.
- صعوبة النفاذ للتمويل بسبب احجام البنوك التجارية عن إقراض الأنشطة الزراعية باعتبارها أنشطة عالية المخاطرة. بالإضافة إلى ضعف الدور التمويلي للبنك الزراعي المصري (بنك التنمية والائتمان الزراعي سابقا) بالرغم من إعادة هيكلته في 2016، ويرجع ذلك إلى وجود فجوة من عدم الثقة بين المزارعين وبين البنك بسبب العديد من الاختلالات الهيكلية التي استمرت لعقود طويلة قبل عملية التطوير.<sup>27</sup> ولذلك على الحكومة ابتكار أدوات تمويل

FAO. 2011. "Food and agricultural policy trends after the 2008 food security crisis: Renewed attention to agricultural <sup>26</sup> development".

<sup>27</sup> أهمها العمل بسياسة تدوير القروض الزراعية والفوائد المهمشة التي أسفرت عن تعثر العديد من المقترضين وفقدانهم أراضيهم وهو ما دفع الكثير من المزارعين إلى تجنب التعامل مع البنك إلا في أضيق الحدود لعدم الوصول لنفس المصير.

جديدة لتشجيع الاستثمار الزراعي، كإصدار سندات زراعية على سبيل المثال، لأن القطاع الزراعي لن ينهض دون أدوات تمويلية جيدة تتعامل مع المخاطر المرتفعة.

- **عدم تفعيل العديد من القوانين الزراعية المكتملة لإصلاح المنظومة التمويلية، وأهمها قانون الزراعة التعاقدية والتكافل الزراعي بسبب عدم صدور اللائحة التنفيذية لأي منها. وهو ما يجعل المزارع شديد الهشاشة لأي صدمات غير متوقعة، بالإضافة إلى كونه الحلقة الأضعف في أي تعاقدات ثنائية على نحو ما ثبت في أزمة البطاطس هذا العام.<sup>28</sup>**

- **غياب رؤية واضحة للقطاع الزراعي في مصر وعدم الالتزام بتنفيذ الاستراتيجيات الزراعية التي وضعتها الدولة منذ التسعينات، وهو ما انعكس في عدم تحول هذه الاستراتيجيات إلى خطط تنفيذية بمؤشرات أداء تفصيلية. والاستناد بدلا من ذلك إلى القرارات الإدارية التي تتغير بشكل جوهري من وزير لآخر من ناحية، ولا تأخذ في اعتبارها، في كثير من الأحيان، الاحتياجات الفعلية للمزارعين من ناحية أخرى.**

- **ضعف التنسيق بين جميع الجهات المعنية بالسياسات الزراعية وهو ما ينتج عنه تضارب في كثير من الأحيان بين السياسات الزراعية من جهة والتصنيعية والتصديرية والتجارية من جهة أخرى.**

- **ضعف البحث والتطوير، بسبب البيروقراطية الحكومية المقيدة وكذلك ضعف التمويل الذي ينفق معظمه على الأجور والرواتب دون وجود ميزانية كافية للاستثمارات البحثية.**

- **ضعف الإرشاد الزراعي، ويرجع ذلك إلى عدم قيام المرشدين بدورهم بسبب قربهم على سن المعاش إذ لم يتم تعيين مرشدين زراعيين منذ عام 1982 بالإضافة إلى عدم ثقة المزارعين في موظفي الإرشاد الزراعي في كثير من الأحيان، لأن العديد منهم مكلف من قبل الوزارة أيضا بالإبلاغ عن مخالفات البناء.<sup>29</sup>**

- **تتمثل أهم مظاهر ضعف الإرشاد الزراعي في انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية في الحقول مقارنة بإنتاجيتها في المزارع البحثية. على سبيل المثال يبلغ متوسط إنتاجية الفدان في مصر 18 أردب، في حين أنها تصل إلى 24 أردب في المزارع البحثية، ويرجع ذلك بشكل رئيسي لغياب دور المرشد الزراعي.<sup>30</sup>**

- **ضعف التعاونيات الزراعية بشكل جعلها غير قادرة على خدمة أعضائها، وذلك لأنها فقدت أهم دورين لها وهما تقديم الائتمان وتسويق المحصول منذ السبعينيات، بالإضافة إلى تعقد الهيكل الإداري للتعاونيات بشكل يحد من الكفاءة والشفافية، حيث يوجد 3 أنواع رأسية من**

<sup>28</sup> المصدر: الدكتور سعد نصار، أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة ومحافظ الفيوم الأسبق.

<sup>29</sup> ICTSD and FAO. 2017. "Agricultural Policies, Trade and Sustainable Development in Egypt"

<sup>30</sup> المصدر: الدكتور سعد نصار، أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة ومحافظ الفيوم الأسبق.

التعاونيات وأربع مستويات إدارية أفقية لكل نوع بشكل غير مبرر، حيث إن جميع هذه الأنواع والمستويات لها نفس الصلاحيات والأدوار وتتبع نفس الجهة، وتم توحيد قوانين إنشائها في قانون واحد.<sup>31</sup> علاوة على ذلك تعاني التعاونيات من تدخل وزارة الزراعة بشدة في عملها، وهو ما أفقد أعضائها الإحساس بالملكية وثبطهم عن تطوير الأداء بسبب عدم قدرة مجالس إدارتها على اتخاذ أي قرار دون موافقة ممثلي الحكومة.

- **ضعف إشارات السوق وعدم وصولها بشكل صحيح إلى المزارع مما يحد من قدرته على اتخاذ قرارات إنتاجية سليمة، وذلك بسبب تراجع دور التعاونيات وسيطرة شبكة واسعة من الوسطاء التجاريين على توريد مستلزمات الإنتاج وتسويق المحصول، وهو ما يعني عدم وجود معلومات واضحة وكافية يبني المزارع عليها قراراته الإنتاجية.**

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

2020 ECES المركز المصري للدراسات الاقتصادية (c)

جميع الحقوق محفوظة

<sup>31</sup> من المفترض أن تنتهي وظيفة جمعيات الإصلاح الزراعي وجمعيات استصلاح الأراضي فور سداد قيمة الأرض أو أصل القرض وتحولهم إلى جمعيات الانتماء الزراعي إلا أن ذلك لم يحدث أبداً، بسبب عدم رغبة ذلك الفرع من فروع التعاونيات لخسارة مساهمات أعضائه كما أن الأعضاء يقاومون الانتقال لأن التعاونيات الانتمائية لا تقدم خدمات أفضل.